هيئة جودة التعليم والتدريب
Education & Training Quality Authority
Kingdom of Bahrain - مملكة البحرين

إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي

تقرير مراجعة البرامج في الكلية

برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة

قسم الاتصال والوسائط المتعددة

كلية البحرين الجامعية

مملكة البحرين

تاريخ المراجعة: 12-15 ديسمبر 2016

HC093-C2-R093

جدول المحتويات

عملية مراجعة البرامج في الكلية 2

1.المؤشر (1): برنامج التعلُّم 7

2.المؤشر (2): كفاءة البرنامج 15

3.المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرّيجين 26

4.المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة 37

5.الاستنتاج..... 44

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لهيئة جودة التعليم والتدريب- مملكة البحرين 2017

عملية مراجعة البرامج في الكلية

أ- إطار مراجعة البرامج في الكلية

من أجل تلبية الحاجة إلى نظامٍ صارمٍ لضمان الجودة في منظومة التعليم في مملكة البحرين، قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بتطوير وتنفيذ عمليتين للمراجعة هما المراجعة المؤسسية ومراجعة البرامج في الكلية، حيث إن من المؤمل أن تؤدي نتائجهما إلى زيادة الثقة في نظام التعليم العالي في مملكة البحرين على المستوى الوطني، والإقليمي، والعالمي.

هناك ثلاثة أهداف رئيسة لمراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية، وهي:

- تزويد صانعي القرار (في مؤسسات التعليم العالي، وهيئة جودة التعليم والتدريب، ومجلس التعليم العالي، والطلبة وأولياء أمورهم، وجهات التوظيف المحتملة للخريجين، والجهات الأخرى ذات العلاقة) بأحكام تستند إلى الأدلة حول جودة برامج التعلُّم؛
- دعم تطوير العمليات الداخلية لضمان الجودة من خلال تزويدها بالمعلومات حول الممارسات الجيدة الناشئة والتحديات، إلى جانب الآراء التقييمية وسبل التحسين المستمر؛
- تعزيز سمعة قطاع التعليم العالي البحريني إقليمياً وعالمياً.

أما المؤشرات الأربعة التي تستخدم لقياس ما إذا كان البرنامج مستوفياً للحد الأدنى من المعايير أم لا، فهي:

المؤشر (1): **برنامج التعلُّم**

يُظهِر البرنامج ملاءمةً للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

المؤشر (2): **كفاءة البرنامج**

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

المؤشر (3): **المعايير الأكاديمية للخريجين**

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

المؤشر (4): **فاعلية إدارة وضمان الجودة**

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

تشير لجنة المراجعة في تقرير المراجعة فيما إذا كان البرنامج مستوفياً لكل مؤشر من المؤشرات الأربعة. فإذا كان البرنامج مستوفياً لكلٍّ منها، فستكون هناك عبارة استنتاجيّة تذكر بأن هناك "ثقة" في البرنامج، وإذا كان البرنامج مستوفياً لاثنين أو ثلاثة من هذه المؤشرات، بما فيها المؤشر الأول، فسيُحكم عليه بأنه على "قدْرٍ محدود من الثقة"؛ أما إذا كان البرنامج مستوفياً لمؤشرٍ واحدٍ فقط من هذه المؤشرات، أو غير مستوفٍ لأي منها، أو غير مستوفٍ للمؤشر رقم (1)، فسيكون الحُكم عليه بأن البرنامج "غير جدير بالثقة"، كما هو موضَّح بالجدول التالي:

جدول رقم 1: معايير الحُكم

المعايير	الحُكم
جميع المؤشرات الأربعة مستوفاة	جدير بالثقة
استيفاء اثنين أو ثلاثة من المؤشرات، بما فيها المؤشر رقم(1)	هناك قدْر محدود من الثقة
استيفاء مؤشر واحد فقط أو عدم استيفاء كافة المؤشرات	غير جدير بالثقة
في جميع الحالات وعندما يكون المؤشر رقم (1) غير مُستوفٍ	

ب- عملية مراجعات البرامج الأكاديمية في كلية البحرين الجامعية

أُجريت عملية مراجعة البرامج في الكلية للبرامج التي تطرحها كلية البحرين الجامعية من قبل إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب، بموجب التخويل الممنوح لها لمراجعة جودة التعليم العالي في مملكة البحرين. وقد تم إجراء الزيارة الميدانية في الفترة من 12-15 ديسمبر 2016، لبرنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة الذي تطرحه كلية البحرين الجامعية.

وقد قامت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب بإخطار كلية البحرين الجامعية في 17 أبريل 2016، بأنها سوف تخضع لعملية مراجعة البرامج الأكاديمية لبرنامجها بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة، إلى جانب القيام بزيارة ميدانية، كان من المزمع إجراؤها في شهر ديسمبر 2016. واستعدادًا لهذه العملية، قامت كلية البحرين الجامعية بعملية تقييم ذاتي للبرنامج، وقدمت على أثرها تقرير التقييم الذاتي مع ملحقاته، وذلك في 5 أكتوبر 2016.

وقد شكَّلت إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب لجنة مراجعة مؤلفة من خبراء في مجال التصميم الجرافيكي، الوسائط المتعددة، العلاقات العامة، وفي التعليم العالي؛ ممن لديهم خبرة في المراجعات الخارجية لجودة البرامج الأكاديمية. وقد تكوَّنت هذه اللجنة من أربعة مراجعين خارجيين.

ويتضمن هذا التقرير الاستنتاجات المدعومة بالأدلة التي توصلت إليها لجنة المراجعة بالاستناد إلى:

(i) تحليل تقرير التقييم الذاتي والمواد المساندة التي أعدّتها المؤسسة قبل الزيارة الميدانية التي تمت لغرض المراجعة من قِبل النُّظراء؛
(ii) التحليل المستمد من المناقشات التي أجرتها لجنة المراجعة مع مختلف الجهات ذات العلاقة (أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، الخريجين، وأرباب الأعمال)؛
(iii) التحليل المستنِد إلى الوثائق الإضافية التي طلبتها لجنة المراجعة وتم تقديمها خلال الزيارة الميدانية.

ومن المتوقع أن تستفيد كلية البحرين الجامعية من النتائج الواردة في هذا التقرير؛ من أجل تعزيز برنامجها لدرجة البكالوريوس في الاتصال والوسائط المتعددة. وإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي تدرك أن مسألة ضمان الجودة هي مسئولية مؤسسة التعليم العالي نفسها؛ لذا فإن من حق كلية البحرين الجامعية أن تقرر كيفية التعامل مع التوصيات الواردة في تقرير المراجعة هذا. ومع ذلك، وبعد مضي ثلاثة أشهر على نشر هذا التقرير، فإنه يجب على كلية البحرين الجامعية أن تقدم لإدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي خطة تحسين استجابةً لهذه التوصيات.

وتودُّ إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي أن تتقدم بشكرها لكلية البحرين الجامعية على تعاونها في عملية مراجعة البرامج في الكلية. كما تود الإدارة أن تعبّر عن تقديرها للمناقشات الصريحة التي أُجريت خلال هذه المراجعة، والأداء المهني الذي أبداه أعضاء الهيئة الأكاديمية والموظفون الإداريون في قسم الاتصال والوسائط المتعددة بهذا الخصوص.

ج–نبذة عامة حول قسم الاتصال والوسائط المتعددة

قسم الاتصال والوسائط المتعددة هو واحد من ثلاثة أقسام بكلية البحرين الجامعية، والذي تم إنشاؤه في عام 2007، "لتلبية حاجة البحرين والإعلام العربي المتزايدة إلى محترفين في مجال الاتصال"، كما أشار تقرير التقييم الذاتي. ويطرح القسم حاليًا برنامجًا واحدًا، هو بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة، بثلاثة تخصصات فرعية هي: التصميم الجرافيكي، الوسائط المتعددة، والعلاقات العامة.

د– نظرة عامة حول برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة

بدأ برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة كتخصص وحيد للتصميم الجرافيكي، ضمن برنامج تقنية المعلومات، والذي طرحته الكلية لأول مرة في العام الأكاديمي 2003–2004، وسجل فيه حينها تسعة طلاب. وفي العام الأكاديمي 2007–2008، أُضيف للبرنامج تخصصان فرعيان هما: الوسائط المتعددة والعلاقات العامة. كما أعيدت تسميته ليصبح "برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة". وفي وقت إجراء الزيارة الميدانية، كان هناك (142) طالبًا مسجلاً في البرنامج، كما بلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس المشاركين في تقديمه (15) عضوًا:

(7 أعضاء يعملون بدوم كامل، و8 آخرون يعملون بدوام جزئي). وقد بلغ عدد الخريجين في عام 2015، (25) خريجًا، كما أنَّ هناك (19) طالبًا من المتوقع تخرجهم في عام 2016.

هـ- ملخص أحكام المراجعة

جدول رقم 2: ملخص أحكام مراجعة برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة

المؤشر	الحُكم
1: برنامج التعلُّم	غير مستوفٍ
2: كفاءة البرنامج	غير مستوفٍ
3: المعايير الأكاديمية للخريجين	غير مستوفٍ
4: فاعلية إدارة وضمان الجودة	غير مستوفٍ
الاستنتاج النهائي	**غير جدير بالثقة**

1. المؤشر (1): برنامج التعلُّم

يُظهِر البرنامج ملائمة للهدف من حيث الرسالة، والجدوى، والمنهج الدراسي، وطرائق التدريس، ومُخرجات التعلُّم المطلوبة، والتقييم.

1.1 رسالة كلية البحرين الجامعية وقيمها منصوص عليهما في وثيقة "رؤية البرنامج". وعلاوة على ذلك، فإنَّ هناك أهدافًا عامةً للبرنامج منصوصًا عليها بشكل واضح، وترتبط برسالة المؤسسة وأهدافها العامة، إضافة إلى أنها مناسبة لمستوى البرنامج. ومع ذلك، فإنَّ أهداف البرنامج لا تعكس طبيعته؛ كبرنامج متخصص في التصميم، وأنه ينطوي على ثلاثة تخصصات فرعية هي: التصميم الجرافيكي، الوسائط المتعددة، والعلاقات العامة، على الرغم من أنَّ الوثائق المقدمة للجنة المراجعة أثناء الزيارة الميدانية قد أكدت أن التخصصات الفرعية الثلاثة داخل البرنامج يتم التعامل معها من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة على أنَّها برامج منفصلة ضمن المؤهل العلمي ذاته. وعلاوة على ذلك، فإن لجنة المراجعة تلاحظ أن المسمى الحالي للمؤهل العلمي (بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة) لا يشمل التخصصيْن الفرعييْن الآخرين، التصميم الجرافيكي والعلاقات العامة، وأنَّ برنامج التعلم لا يعكس هذيْن التخصصيْن، لاسيما وأنَّ التخصص الدقيق غير مشار إليه في شهادة المؤهل العلمي التي تمنح للطلبة. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يعدل أهداف البرنامج، ومسميات المؤهلات العلمية؛ لتكون شاملة أكثر للتخصصات الفرعية الثلاثة الموجودة حاليًا.

1.2 مدة الدراسة في برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة أربع سنوات، وتغطي المقررات المطروحة بالبرنامج: متطلبات كلية البحرين الجامعية، متطلبات البرنامج، متطلبات التخصص، ومقررات دراسية اختيارية بحسب ما هو مشار إليه في وثيقة تصميم البرنامج. وقد درست لجنة المراجعة الوثائق المقدمة إليها، وتلاحظ أن تخصص التصميم الجرافيكي قد خُصِّصَ له (83) ساعة إجبارية معتمدة، و(42) ساعة اختيارية معتمدة، تشكل معًا (125) ساعة معتمدة، في حين يشمل تخصص الوسائط المتعددة، وتخصص العلاقات العامة (81) ساعة إجبارية معتمدة، و(42) ساعة اختيارية معتمدة؛ تمثل (123) ساعة معتمدة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلغت لجنة المراجعة بأن التباين في مجموع الساعات المعتمدة بين التخصصات الثلاثة كان أكبر مما هو عليه الآن، وقد تم تقليصه بناءً على آراء المراجعين الخارجيين. وتلاحظ اللجنة أنَّ هذا

التباين لم يتم معالجته بشكل كامل في بنية البرنامج الحالية، وقد أبدى الطلبةُ الذين قابلتهم لجنة المراجعة قلقهم نحو عدم المساواة في عبء الدراسة، والتكلفة المادية للحصول على المؤهل العلمي. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يوحِّد مجموع الساعات المعتمدة المطلوبة لكل من التخصصات الفرعية الثلاثة الموجودة في البرنامج. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك ثلاثة مقيمين خارجيين رسميين في العلاقات العامة، والوسائط المتعددة والتصميم الجرافيكي قدموا تقاريرهم التي توصي بإجراء تحسينات على المنهج الدراسي، وقد قُدمت تلك التقارير إلى لجنة المراجعة. ومع ذلك، فإن الأدلة الإضافية التي قُدمت للجنة لم توضح التحسينات التي تم القيام بها على المنهج الدراسي؛ نتيجة لهذه التقييمات الخارجية. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة بعض الاختلاف، وعدم الاتساق في الوثائق المتعلقة بالتدرج الدراسي للمقررات، كما هو مشار إليه في قائمة المتطلبات المسبقة المقدمة بعنوان: "خطط الإرشاد الأكاديمي"، فيما يتعلق بالتخصصات الثلاثة والخطة الدراسية. على سبيل المثال، مقرر العلاقات العامة (COM202) ليس له متطلبات مسبقة في "خطة الإرشاد الأكاديمي"، في حين ينص توصيف المقرر على أن المقرر (ENG101) هو متطلبه السابق. وعليه فإن لجنة المراجعة تنصح القسم بتعديل وثائقه لضمان تحقيق الانسجام والتناسق فيما بينها. وإضافة إلى ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن التوازن بين المعارف النظرية والتطبيق في تخصص العلاقات العامة يميل نحو الجانب النظري. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتعديل المنهج الدراسي في تخصص العلاقات العامة؛ ليضمن تحقيق توازنٍ بين المعارف النظرية والتطبيق.

1.3 قُدمت للجنة المراجعة آخر نسخ من المفردات الدراسية للمقررات، إضافة إلى الملف الخاص بكل مقرر. ويشمل النموذج الخاص بتوصيف المقرر الدراسي معلومات عن وصف المقرر، ومخرجات تعلمه المطلوبة، وطرق التدريس، والقيم الوزنية للدرجات، وخطة التقديم الأسبوعية، والكتب الدراسية، والمراجع الخاصة به. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ توصيفات المقررات الدراسية غير متناسقة بين التخصصات الفرعية الثلاثة، حيث يوجد توثيق معمق فيما يتعلق بتخصص التصميم الجرافيكي، يتضمن بيان واضح بمخرجات التعلم المطلوبة، ومفصل بشكل أكثر مما هو عليه في التوصيفات المتعلقة بتخصص الوسائط المتعددة وتخصص العلاقات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الكتب الدراسية التي تضمنتها توصيفات المقررات قديمة، يرجع معظمها إلى عقديْن من الزمن برغم التطور السريع في مجال الاتصال (ومثال ذلك كتب وسائل الإعلام، والقانون، والأخلاقيات،

والمجتمع التي تعود إلى العام 1999، وكتاب الرأي العام الذي يعود للعام 1992)، والحال نفسه بالنسبة للكتب الموجودة في المكتبة، كما سيرد ذكره في الفقرة (2.9) من هذا التقرير. ولم تتوفر أدلة في توصيفات المقررات الدراسية على أن نتائج البحوث الحديثة تثري محتوى هذه المقررات وطريقة تقديمها. وإضافة إلى ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة تكرار المحتوى والطريقة في عدد من المقررات، لاسيما في الوسائط المتعددة والعلاقات العامة، مع مستوى ومعايير متدنية من حيث إنتاج المحتوى الإبداعي في تخصص العلاقات العامة، والذي يحتاج إلى زيادة في إنتاجه. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتعديل توصيفات جميع المقررات الدراسية؛ ليضمن تحقيق التناسق فيما بينها، وأن تكون جميع المفردات الدراسية صحيحة ومدعومة بكتب، ومراجع رقمية أكثر حداثة، وأن يعزز محتوى المقررات بنتائج البحث العلمي الحديث، وذلك في التخصصات الثلاثة للبرنامج.

1.4 هناك (17) مخرجًا مطلوبًا للتعلم على مستوى البرنامج نُصَّ عليها في وثيقة توصيفه، وجرى ربطهم برسالة كلية البحرين الجامعية، وأهداف البرنامج. وهذه المخرجات مقسمة إلى أربع فئات رئيسة، هي: المعرفة، مهارات محددة، التفكير التحليلي، والمهارات العامة. وتلاحظ لجنة المراجعة – مع التقدير – أنَّ هذه المخرجات – بشكل عام – مناسبة لنوع ومستوى المؤهل العلمي الممنوح، وأنها مكتوبة بصورة مناسبة، وتغطي الفئات المتوقعة. وقد درست لجنة المراجعة ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع أهدافه، وتلاحظ أنَّ العملية لم تجرِ بصورة صحيحة؛ فعلى سبيل المثال فإن مخرج التعلم "القدرة على الالتزام بالجانب الأخلاقي في مجال التصميم الجرافيكي، والوسائط المتعددة، والعلاقات العامة" ومخرج التعلم "القدرة على امتلاك مهارات متعددة، وروح العمل الجماعي في تنفيذ المشروعات في مجال التصميم الجرافيكي، والوسائط المتعددة، والعلاقات العامة" مربوطان مع الهدف رقم (3) للبرنامج، والذي ينص على: "تمكين الطلبة من تطوير منظور عالمي ومواكبة القضايا العالمية في الجوانب المتعلقة بالاتصال"، على الرغم من عدم وجود علاقة واضحة بينها. وخلال جلسات المقابلة، قدِّم للجنة المراجعة شرحٌ مناسبٌ عن كيفية تحقيق عملية الربط بين مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج وأهدافه. وعلاوة على ذلك، فهناك أعداد مختلفة من مخرجات التعلم المطلوبة لكل تخصص من التخصصات الفرعية الثلاثة: التصميم الجرافيكي (17) مُخرجًا، الوسائط المتعددة (16) مُخرجًا، والعلاقات العامة (20) مُخرجًا، وهي مربوطة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وترى لجنة المراجعة أن هذه المخرجات كثيرة العدد ومتكررة،

ولابد من تقليل عددها؛ لتشمل فقط تلك المخرجات التي تدل على العمق والتمايز بين التخصصات الفرعية المختلفة. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يقوم بمراجعة وتعديل مخرجات التعلم المطلوبة للتخصصات الفرعية؛ إضافة إلى محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع الأهداف المعدلة له.

1.5 تُحدد توصيفات البرنامج مخرجات التعلم المطلوبة لكل مقرر، وقد تم تجميع هذه المخرجات في أربع فئات مشابهة للفئات الخاصة بمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ودرست لجنة المراجعة عينات من ملفات المقررات المقدمة، ولاحظت عدم التناسق في جودة الطريقة التي تم التعبير بها عن تلك المخرجات. فعلى سبيل المثال فإن مخرج "تعريف العناصر الخاصة بالعلاقات العامة" في مقرر "أساليب العلاقات العامة" (COM306)، والمصنف في فئة "المعرفة والفهم"، ومخرج التعلم "تحديد عملية العلاقات العامة" لا يناسب مقررًا بالمستوى الثالث، ويكرر مخرجات مقرر "مقدمة في العلاقات العامة" (COM202). فضلاً عن ذلك، ففي بعض الحالات، لم ترد الإشارة إلى مخرجات التعلم المطلوبة للمقرر، في حين كانت هذه المخرجات في بعض الحالات غير مصنفة بصورة صحيحة. فعلى سبيل المثال، تنصُّ مخرجات التعلم المطلوبة لمقرر "مقدمة في العلاقات العامة" (COM202) على "تعريف التطور في مجال العلاقات العامة من الممارسات التاريخية إلى الممارسات المعاصرة"، وذلك ضمن فئة المهارات الخاصة بالموضوع على الرغم من أنها لا تعدُّ مهارة. وعلاوة على ذلك، فإن الأدلة المقدمة تشير إلى أنَّ أعضاء هيئة التدريس غالبا ما يحاولون تقييم عدد كبير من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية في مقرر واحد (11 مُخرجًا في مقرر (استديو التصميم الجرافيكي 4)، 12 مُخرجًا في مقرر (إنتاج للوسائط المتعددة)، وما يصل إلى 16 مُخرجًا في مقرر (مقدمة في الاتصال الجماهيري والتواصل العالمي والثقافي)، وهو أمر ليس واقعيًّا. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أن المخرجات الخاصة بكل تخصص من التخصصات الفرعية مشكّلة ومربوطة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج في وثيقة "ربط مخرجات التعلم المطلوبة مع أهداف البرنامج"، ولم تقدم أدلة على ربط مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات مع تلك المطلوبة للبرنامج، أو عن ربط المقررات ومخرجات التعلم المطلوبة الخاصة بها مع مخرجات التعلم المطلوبة لتلك التخصصات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بمراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات؛ لكي يضمن بأن مخرجات التعلم المطلوبة للطلبة منصوصٌ عليها بشكل واضح في جميع المقررات، وأنها واقعية، ومناسبة لنوع

المقرر ومستواه، ومن ثمَّ ربطها بصورة مناسبة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المطلوبة المعدلة للتخصصات الفرعية.

1.6 هناك عنصرٌ للتعلم القائم على العمل في برنامج بكالوريوس الآداب في الاتصال والوسائط المتعددة، كما هو مبين في وثيقة "كتيب الطالب الإرشادي للتدريب العملي/ التطبيق 2011/2010". وللتدريب العملي ثلاث ساعات معتمدة؛ تعادلها (160) ساعة فعلية في التدريب العملي على الأقل، وبشرط أن يكمل الطالب (90) ساعة معتمدة من الدراسة في البرنامج كمتطلب سابق، بما فيها جميع مقررات متطلبات الكلية. ومن خلال الأدلة المقدمة وجلسات المقابلة، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ التعلم القائم على العمل يتضمن مقررًا بمسميات وترتيبات مختلفة في التخصصات الفرعية الثلاثة في البرنامج وهي: (GRD440) خبرة عملية معترف بها (التصميم الجرافيكي)، (MMP403) التدريب العملي في مجال الوسائط المتعددة (الوسائط المتعددة)، و(BUS315) التدريب العملي (العلاقات العامة). وعلاوة على ذلك، فإن ربط هذه المقررات مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج يبين أن مقرر التدريب العملي في تخصص التصميم الجرافيكي يتناول ستة مخرجات تعلم ، في حين يتضمن تخصص الوسائط المتعددة (10) مخرجات تعلم، ولا يتضمن تخصص العلاقات العامة أي مخرجات. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين، لاحظت لجنة المراجعة تضاربًا في التعليقات ووجهات النظر حول سياسة التقييم، وتقييمات الطلبة، ودور عضو هيئة التدريس، ودور المشرف العملي (انظر – للمزيد من التفاصيل – الفقرة 3.10). ومن الواضح أن هذا الوضع يثير مسألة مدى المساواة بين الطلبة خريجي التخصصات المختلفة، وما إذا كانت هذه الاختلافات في صالحهم، سيما وأن جميع الطلبة يمنحون مؤهلاً علميًّا واحدًا. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتوحيد محتوى مقرر التدريب العملي وحوكمته، ومخرجات التعلم المطلوبة والتقييم؛ لضمان وجود فهم مشترك بهذا الخصوص لدى كافة الجهات ذات العلاقة.

1.7 لدى كلية البحرين الجامعية سياسة عامة للتعليم والتعلم، تنصُّ على توقعات الكلية أثناء طرح البرنامج من حيث المقررات الدراسية، ومجموعة طرق التدريس المستخدمة في عموم القسم، وبيئة التعلم التي تسعى لتوفيرها للطلبة. وتبين عينات استمارات مراجعة توصيف المقررات أن طرق التدريس مذكورة في توصيف المقرر، ولكنها غير متناسقة في التخصصات الفرعية الثلاثة، وغير

مناسبة للتخصصات ذات العلاقة بالصناعات الإبداعية، وتشمل بصفة أساسية المحاضرات والدروس. وخلال المقابلات، أشار أعضاء هيئة التدريس والطلبة إلى الدعم العام المقدم للطلاب من خلال طرق التدريس، إلا أن بعضهم صرح بالحاجة إلى استخدام طرق تدريس إبداعية أكثر؛ من أجل سد النقص الموجود في تشجيع المشاركة والالتزام نحو التعلم لدى بعض الطلبة. وترى لجنة المراجعة أنَّ أعضاء هيئة التدريس سيستفيدون أكثر من التعرف على البحوث والموضوعات العلمية المعاصرة كالتعلم الإلكتروني، وتقييم الأقران، والتقييم الجماعي، وأنماط أخرى من التغذية الراجعة، والتي ستقود إلى تحقيق التقدم في عمليتي التعليم والتعلم بما يتناسب والتخصصات الرقمية التي يغطيها هذا البرنامج. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يعمل على تعريف أعضاء هيئة التدريس بالبحوث والممارسات العلمية الراهنة فيما يتعلق بالتعليم والتعلم، وأنَّ يضمن بأن طرق التدريس التي يستخدمها هؤلاء حديثة ورائدة في مجال خبرتهم من خلال التوسع في أنشطته الخاصة بالتطوير الوظيفي المستمر لأعضاء هيئة التدريس.

1.8 أدوات التقييم منصوص عليها في توصيفات المقررات، وتتناول وظائف التقييم التكويني والتجميعي مع معايير التصحيح، وهي منقولة للطلبة. وتبين العينات المقدمة من استمارات مراجعة توصيف المقررات، وملفات المقررات أن الترتيبات الخاصة بالتقييم مشار إليها في توصيف المقررات الدراسية، إلا أنَّ أدوات التقييم المستخدمة – مرة أخرى – ليست دائما مناسبة لمقررات خاصة بمؤهل علمي يعتمد على الممارسة الإبداعية، كما أنها تبين الاعتماد على أسلوب الامتحانات كأسلوب أساسي للتقييم. وخلال المقابلات، وجدت لجنة المراجعة أن الترتيبات الخاصة بالتقييم معروفة بصورة جيدة من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وأن استخدام معايير التصحيح يوفر آلية شفافة؛ مما يسهل عملية تقديم التغذية الراجعة التحريرية والشفهية للطلبة في الجوانب التي تحتاج للتحسين في أعمالهم المقدمة. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك ترتيبات تقييم خاصة بالمقررات، ومفهومة بصورة جيدة من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أن عملية الاعتدال الخارجي لجميع الأعمال التي خضعت للتقييم يتم تنفيذها في البرنامج. إلا أنَّ كبار المديرين وأعضاء هيئة التدريس أكدوا خلال المقابلات عدم وجود نظام مطبق للاعتدال الخارجي لأعمال الطلبة (كما سيرد المزيد من المعلومات بهذا الخصوص في الفقرة 3.6). وتعدُّ لجنة الامتحانات هي المسئولة عن إجراء الامتحانات، والتعامل مع تظلمات الطلبة. وإضافة إلى ذلك، فإن لدى كلية البحرين الجامعية إجراءً واضحًا فيما يتعلق بتظلمات الطلبة في الكتيب

الإرشادي للطالب. ومع ذلك، فقد أشار الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنهم لا يتظلمون على درجاتهم، على الرغم من أنَّهم أظهروا فهمًا مناسبا للإجراءات المتعلقة بذلك. وكما ورد في تقرير التقييم الذاتي، فإن كلية البحرين الجامعية تستخدم برنامجَ (Grammerly)؛ للتعرف على الانتحال والسرقة العلمية، على الرغم من عدم الإشارة إليه في سياسة التقييم. وعلاوة على ذلك، فقد أشار المراجعون الخارجيون إلى أن الانتحال والسرقة العملية يمثلان تحدياً يواجه البرنامج، وقد نصحوا بضرورة أخذ هذا الأمر بجدية. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يقوم بتطوير وتنفيذ سياسة وإجراءات صارمة؛ للتعرف على الانتحال والسرقة العلمية، والحيلولة دون حدوثهما.

1.9 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص برنامج التعلُّم، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بشكل عام مناسبة لنوع ومستوى المؤهل العلمي الممنوح، وهي مكتوبة بصورة مناسبة بحيث تغطي الفئات المتوقعة لهذه المخرجات.
- هناك ترتيبات تقييم خاصة بالمقررات، وهي معروفة جيدًا من قبل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

1.10 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على القسم القيام بما يلي:

- تعديل أهداف البرنامج ومسمى المؤهل العلمي؛ لتكون أكثر شمولية للتخصصات الفرعية الثلاثة الحالية في البرنامج.
- توحيد مجموع الساعات المعتمدة المطلوبة للتخصصات الفرعية الثلاثة.
- تعديل المنهج الدراسي لتخصص العلاقات العامة لضمان تحقيق التوازن بين المعارف النظرية والتطبيق.
- تعديل توصيفات جميع المقررات لضمان وجود التناسق والانسجام فيما بينها، وأن تكون المفردات الدراسية صحيحة ومدعومة بكتب ومصادر رقمية حديثة، وأن يشكل البحث العلمي إطارًا تستند إليه التخصصات الفرعية الثلاثة.
- مراجعة وتعديل مخرجات التعلم المطلوبة للتخصصات الثلاثة إضافة إلى محاذاة مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج مع الأهداف المعدلة له.

- مراجعة مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية؛ لضمان أنَّ مخرجات التعلم المتوقعة للطلبة منصوصٌ عليها بشكل واضح في جميع المقررات، وتتصف بالواقعية، ومناسبة لنوع ومستوى المقرر، ومن ثم ربطها بصورة مناسبة مع مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، ومخرجات التعلم المعدلة المطلوبة للتخصصات.
- توحيد محتوى مقرر التدريب العملي، وحوكمته، ومخرجات التعلم المطلوبة والتقييم؛ لضمان وجود فهم مشترك بهذا الخصوص لدى كافة الجهات ذات العلاقة.
- تعريف أعضاء هيئة التدريس على الأبحاث والممارسات العلمية الحديثة فيما يتعلق بطرق التعليم والتعلم؛ لضمان أن طرق التدريس التي يستخدمونها حديثة ورائدة في مجال خبرتهم من خلال التوسع في فاعليات التطوير الوظيفي المستمر لأعضاء هيئة التدريس.
- تطوير وتنفيذ سياسات وإجراءات صارمة؛ للتعرف على الانتحال والسرقة العلمية، والحيلولة دون حدوثهما.

1.11 الحُكم النهائي

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **ببرنامج التعلُّم**.

2. المؤشر (2): كفاءة البرنامج

يُعدّ البرنامج كفؤًا من حيث مواصفات الطلبة المقبولين، واستخدام المصادر المُتاحة، والتوظيف، والبُنية التحتية، ودعم الطلبة.

2.1 هناك سياسة قبول واضحة على المستوى المؤسسي، وهي منشورة في دليل حوكمة كلية البحرين الجامعية. والمتطلب الأساسي للقبول في البرنامج هو حصول الطالب على شهادة الثانوية العامة، أو ما يعادلها بمعدل تراكمي (60%) كحدٍّ أدنى. وعلى المتقدم الذي يتحدث اللغة الإنجليزية كلغة ثانية أن يقدم ما يثبت حصوله على درجة (500) على الأقل في اختبار "التوفل". وفي حال كونه حاصلا على درجة تقل عن (500)، فعليه أن يؤدى اختبار قبول باللغة الإنجليزية، ومن ثم يتم تحديد مقررات تأسيسية وفقًا لنتيجة ذلك الاختبار. وقد أكدت المقابلات مع كبار المديرين أن هذه السياسة منقولة للجهات ذات العلاقة. ولجنة المراجعة تجد أنَّ سياسة القبول مناسبة لبرنامج في الاتصال والوسائط المتعددة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى ضرورة النظر في إدخال متطلبات إضافية للقبول فيما يتعلق بالتخصصات التي تعتمد على الإبداع (التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة)، كالمقابلات، واختبارات القدرة، أو مراجعة الملف الشخصي للمتقدم (Portfolio)؛ للتعرف على مستوى الموهبة والأداء المطلوبين للنجاح في هذين التخصصين. وعلاوة على ذلك، تلاحظ لجنة المراجعة أنَّ سياسة القبول الخاصة بالقسم لم تخضع للمقايسة المرجعية، كما لا توجد أدلة على أنها تخضع للتعديل بصورة منتظمة بناءً على أداء الطلبة والتغذية الراجعة من الجهات ذات العلاقة. ومن ثم تشجع اللجنة القسم على مقايسة سياسة القبول مرجعيًا مع نظيراتها في برامج مشابهه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

2.2 إن متطلبات القبول في برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة منصوصٌ عليها بوضوح في "سياسة القبول الخاصة بكلية البحرين الجامعية". وخلال الزيارة الميدانية، قدمت للجنة المراجعة ملفات الطلبة المقبولين، وهي عبارة عن معلومات حول الخلفية الدراسية للطلبة، والمسار الأكاديمي في المرحلة الثانوية، والجنسية، والعمر، ومعدلهم التراكمي في المرحلة الثانوية. وتؤكد الأدلة المقدمة للجنة المراجعة أن سياسة القبول مطبقة بصورة منتظمة. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك مقررات تأسيسية في اللغة الإنجليزية تقدم للطلبة غير المهيئين فيها بصورة كافية، وأنَّ هناك إجراءات منفذة لمتابعة التقدم الدراسي لكل طالب منهم. ولكن، لم تقدم أدلة فيما يتعلق

بتنفيذ هذه الاجراءات. وعلاوة على ذلك، فإن البيانات المقدمة تشير إلى معدلات متدنية للاستبقاء والتقدم الدراسي بين الطلبة الملتحقين بالبرنامج، وأنَّ أكثر من (25%) منهم من المعرضين لخطر الإخفاق الأكاديمي. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بإجراء دراسة لتقييم أداء الطلبة مقارنة بمستوياتهم عند القبول في البرنامج، وأن يعدل متطلبات القبول وفقًا لذلك.

2.3 هناك خطوطٌ واضحة للمحاسبة فيما يتعلق بإدارة البرنامج، ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنَّ رئيس القسم، والذي يقوم مقام مدير البرنامج هو الذي يدير البرنامج. كما أنَّه المسئول عن تطوير القسم من حيث البرامج الأكاديمية، والمناهج الدراسية، وجدولة المقررات، والامتحانات، والهيئة الأكاديمية، والمجموعات الطلابية، والمرافق المادية. ومسئوليات رئيس القسم هذه منصوص عليها بوضوح في "دليل حوكمة كلية البحرين الجامعية". ويساند رئيس القسم مجموعة من اللجان الدائمة، والتي لكل منها مسئوليتها الخاصة بها؛ كلجنة التطوير الأكاديمي والمناهج الدراسية، ولجنة التقييم والامتحانات. وقد أظهر أعضاء هيئة التدريس والطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة فهمًا كافيًا للعمليات الخاصة بإدارة البرنامج. ومع ذلك، ومن خلال المقابلات والأدلة المقدمة، تأكدت لجنة المراجعة من أن أعضاء هيئة التدريس تقع عليهم بالدرجة الأساسية مسئولية تقديم مقرراتهم الدراسية، وأنهم لا يشاركون بصورة كافية في عملية اتخاذ القرارات. فيرفع أعضاء هيئة التدريس أي مسألة مباشرة لرئيس القسم، وهو المسئول وحده عن إدارة كافة العمليات والقرارات الخاصة بالبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ أعضاء هيئة التدريس القدامى يتولون مسئولية إدارة التخصصات الفرعية، غير أنَّ لجنة المراجعة ترى أن تلك المسئولية يجب أن تحوّل لوظيفة منسق رسمي يتم تعيينه لكل تخصص من هذه التخصصات. ولجنة المراجعة تلاحظ أن هناك هيكلًا رسميًّا لإدارة البرنامج، إضافة إلى وجود خطوط واضحة للمحاسبة، وهي معروفة بشكل جيد لكل من أعضاء هيئة التدريس والطلبة. إلا أنَّ لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يعين منسقًا لكل تخصص من التخصصات الفرعية؛ ليكون مسئولا بصورة رسمية عن الأداء الأكاديمي للتخصص المسئول عنه، ويساعد رئيس القسم في عملية اتخاذ القرارات.

2.4 يضم القسم سبعة أعضاء هيئة تدريس يعملون بدوام كامل، يحمل أربعة منهم درجة الدكتوراه، والآخرون يحملون شهادة الماجستير. وإضافة إلى ذلك، هناك ثمانية أعضاء من قسم إدارة الأعمال وتقنية المعلومات يشاركون في تدريس المقررات المشتركة في البرنامج. وتلاحظ لجنة المراجعة أنَّ

النسبة بين عدد أعضاء هيئة التدريس وأعداد الطلبة في القسم مناسبة وهي (17:1). ومع ذلك تأخذ اللجنة على القسم أنه لم يتم حساب النسبة وفقًا لكل تخصص، حيث إنَّ هناك (20) طالبًا تقريبا في تخصصيْ الوسائط المتعدة والتصميم الجرافيكي، في حين أنَّ هناك ما يزيد عن (100) طالب في تخصص العلاقات العامة. وتلاحظ لجنة المراجعة النقص الموجود في عدد أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في جميع التخصصات. فعلى سبيل المثال، يبلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس في تخصص العلاقات العامة ثلاثة أعضاء (أحدهم رئيس القسم)، وهو ليس بالعدد الكافي لتقديم هذا التخصص. كما أنه لابد لخطة التعيين أن تلبي الحاجة للعدد المطلوب من أعضاء هيئة التدريس، وتضمن تمتعهم بالخبرة المطلوبة في جوانب مختلفة؛ نظرًا لأن ملفات أعضاء هيئة التدريس وسيرهم الذاتية تشير إلى الحاجة إلى التوسع في مجموعة تخصصات أعضاء هيئة التدريس؛ من أجل توفر بيئة تعلم غنية أكثر للطلبة في التخصصات المختلفة. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من أن الأدلة المقدمة للجنة المراجعة تشير إلى أنَّ القسم شارك في حلقات نقاشية ومؤتمرات، فإن هناك عددًا محدودًا فقط من أعضاء هيئة التدريس ممن يقومون بالبحث العلمي مع قدر محدود للغاية من النشر، مع عدم تقديم أدلة حول كيفية تشجيع المؤسسة للبحث العلمي. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، ذُكر أن النصاب التدريسي والبالغ (15) ساعة معتمدة هو أحد المعوقات بهذا الخصوص. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بوضع وتنفيذ خطة شاملة وطويلة الأمد؛ لضمان تعيين العدد الكافي من الموظفين الأكاديميين ذوي المؤهلات العلمية المناسبة؛ لتغطية متطلبات التخصصات الفرعية الثلاثة للبرنامج، وإعادة توزيع العبء التدريسي لتمكين أعضاء الهيئة الاكاديمية من الوفاء بواجباتهم الإدارية وكتابة أبحاثهم العلمية.

2.5 هناك إجراءات واضحة لتعيين، وترقية، واستبقاء، وتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس مشروحة في "كتيب أعضاء هيئة التدريس" الخاص بكلية البحرين الجامعية. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أن هذه الإجراءات منفذة بطريقة شفافة. واستنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تشارك أكثر من جهة في الإجراء الخاص بالتعيين وتشمل الموارد البشرية، ورئيس القسم، وأحد أعضاء هيئة التدريس، وتنتهي برئيس كلية البحرين الجامعية؛ لغرض الحصول على الموافقة النهائية. وعند فحص الأدلة المقدمة، لاحظت لجنة المراجعة أنَّ عملية التعيين تتم بصورة غير منتظمة؛ نظرًا لعدم وجود خطة للتعيين يتم تطويرها بناء على حاجات البرنامج. ولدى كلية البحرين

الجامعية سياسة واضحة للترقيات معروفة لجميع أعضاء هيئة التدريس. وعلى الرغم من أن المعايير والقيم الوزنية للمؤشرات المختلفة في سياسة الترقية مناسبة، وأن هناك أدلة على تنفيذها، فقد أكد أعضاء هيئة التدريس أن العملية المتبعة في التقدم للترقية طويلة نسبيًّا. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنه لم يتم ترقية إلا اثنين من أعضاء هيئة التدريس في البرنامج خلال السنوات الخمس الماضية. وتشير ملفات الموظفين الأكاديميين إلى أن هناك عددًا من أعضاء هيئة التدريس مضى على تعيينهم في القسم أكثر من خمس سنوات. وقد أكد أعضاء هيئة التدريس عن رضاهم عن بيئة العمل داخل االمؤسسة. ومع ذلك، ومن خلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين، كان من الواضح عدم وجود استطلاعات عن ترك العمل، أو وجود مقاييس مطبقة لاستبقاء الموظفين الأكاديميين. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك سياسات تعيين وترقية واضحة ومنشورة، وأن بيئة العمل داخل القسم تساهم في رضا أعضاء هيئة التدريس. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تنصح بأنه على القسم أن يقوم بدارسة الأسباب الكامنة وراء العدد القليل من الترقيات، وأن يطور وينفذ سياسة تدعم أعضاء الهيئة الأكاديمية في الحصول على الترقية.

2.6 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن تقييم أداء الموظفين الأكاديميين يستد إلى توجهات متعددة تشمل كفاءة التدريس، البحث العلمي والنشر، والإرشاد الأكاديمي. وقد أشار أعضاء هيئة التدريس وكبار المديرين الذين قابلتهم لجنة المراجعة إلى أنهم يقدمون تقريرًا للتقييم الذاتي عند نهاية كل سنة أكاديمية، وأنَّ أداءهم يتم تقييمه من قبل رئيس القسم فقط عند تجديد عقد العمل، أو عندما يتقدم عضو هيئة التدريس للترقية. وعلاوة على ذلك، يخضع أعضاء هيئة التدريس للتقييم من قبل الطلبة في نهاية كل فصل دراسي. وتشير الأدلة المقدمة إلى أن تقييمات المقررات ذات طبيعة كمية أكثر من كونها نوعية. وتلاحظ لجنة المراجعة بأنه، وعلى الرغم من نقل نتائج هذه الاستطلاعات إلى رئيس القسم وعضو هيئة التدريس المعني، فليست هناك أدلة على كيفية استخدام هذه النتائج بشكل أكثر؛ من أجل إثراء عملية التطوير الوظيفي لعضو هيئة التدريس. وإضافة إلى ذلك، يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن مسئولية تعريف أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثًا هي مسئولية مشتركة بين قسم الموارد البشرية، وقسم الاتصال والوسائط المتعددة. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس المعينين حديثا، اتضح أنَّ هذه العملية رسمية، وتجري على مستوى القسم، وأنَّ الترتيبات الحالية فعالة بما يتيح لأعضاء هيئة التدريس الجدد الاندماج في بيئة المؤسسة. ولجنة المراجعة

تنصح بأن يقوم القسم، وبالتعاون مع المؤسسة، بوضع وتنفيذ برنامج تعريفي رسمي لأعضاء هيئة التدريس على مستوى المؤسسة والبرنامج.

2.7 لدى كلية البحرين الجامعية نظام معلومات إدارية يعتمد على برنامج الأوراكل (Oracle) للأغراض الإدارية والأكاديمية اليومية (ويسمى: LOGSIS). وعند قيامها بالجولة التفقدية في مرافق الكلية، أُبلغت لجنة المراجعة بأن نظام المعلومات الإدارية مستخدم بصورة واسعة من قبل أعضاء هيئة التدريس ومسجل الكلية؛ لغرض تسجيل الطلبة وتخزين السجلات الخاصة بهم، بما فيها الدرجات الرسمية. وعلى الرغم من صغر حجم القسم، فإن لجنة المراجعة تلاحظ بقلق أنَّ البيانات التي تضمنها تقرير التقييم الذاتي عن الطلبة لم تكن مطابقة لتلك التي تم تقديمها خلال جلسات المقابلة المختلفة. وخلال تلك الجلسات، أُبلغت لجنة المراجعة بأن هناك جهودًا تبذل حاليًا لتمكين الطلبة من التسجيل عبر الإنترنت في العام الأكاديمي القادم. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن نظام المعلومات الإدارية هذا يتضمن خاصية حساب وإعداد الفواتير الخاصة بالطالب/ أو الجهة الراعية له؛ إلا أنَّ لجنة المراجعة أُبلغت من قبل الطلبة بأنهم لا يستطيعون تسديد مصروفاتهم الدراسية عبر الإنترنت، وكل ما يستطيعون الحصول عليه من معلومات عبر الإنترنت هو معلومات قليلة حول تسجيل المقررات والجداول الدراسية. ولجنة المراجعة تقر بوجود نظام للمعلومات الإدارية، والذي يتضمن معلومات عن الطلبة، ويدعم عملية الإرشاد الأكاديمي. غير أنَّ المقابلات التي أجريت أثناء الزيارة الميدانية أظهرت أن هذا النظام غير مستخدم بطريقة مناسبة، ولم تقدم أدلة لإيضاح كيفية مساهمته في إثراء عملية اتخاذ القرارات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يضمن دقة المعلومات المقدمة عن طريق نظام المعلومات الإدارية، والاستفادة من تقاريره الدورية في عملية اتخاذ القرارات.

2.8 لدى كلية البحرين الجامعية سياسات وإجراءات؛ لضمان سلامة وأمن سجلات الطلبة ودقة النتائج. كما يتم إدخال درجات الطلبة من قبل أعضاء هيئة التدريس من خلال عملية شفافة يضمنها رئيس القسم، ويتم التحقق منها بالإضافة إلى ذلك من قبل قسم التسجيل. كما أنه لابد أن تخضع عملية تغيير الدرجات لإجراء خاص بتصحيح الأخطاء، يوافق عليه رئيس القسم والمسجل. ويتم الاحتفاظ بأوراق الإجابات لمدة خمس سنوات بعد تخرج الطالب، في حين يتم الاحتفاظ باستمارات الدرجات في أرشيف معد لهذا الغرض؛ بهدف الرجوع إليها في أي وقت. وقد قامت لجنة المراجعة بجولة

تفقدية في مرافق المؤسسة، ولاحظت أنَّ الدخول إلى قسم التسجيل وإلى شبكات الحاسوب مُؤَمَّنٌ ومتاحٌ للأشخاص المصرح لهم وللطلبة؛ كل بحسب مستوى التخويل الممنوح له. وعلاوة على ذلك، فإن كلية البحرين الجامعية تقوم بصورة منتظمة بالتخزين الاحتياطي للبيانات والمعلومات الخاصة بالبرنامج، باستخدام خادم إضافي لإدخال المزيد من الحماية لسجلات وبيانات الطلبة. ولجنة المراجعة تقدر أنَّ هناك سياسات وإجراءات مطبقة ومنفَّذة بصورة منظّمة؛ لضمان سلامة وأمن سجلات الطلبة ودقة النتائج.

2.9 يستخدم برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة أربع مدرجات دراسية كبيرة، و(13) قاعة دراسية متوسطة الحجم. كما يستطيع البرنامج الاستفادة من قاعتين للندوات، تتسع كل منهما لما يقرب من (75) طالبًا. وعند قيامها بجولة تفقدية في هذه المرافق، لاحظت لجنة المراجعة أن القاعات الدراسية مجهزة بأجهزة عرض إلكترونية وأجهزة حاسوب، إضافة إلى إمكانية الدخول إلى شبكة الإنترنت، والوصول للمصادر الإلكترونية، كما أن تغطية شبكة الـ (Wi-Fi) جيدة في عموم الحرم الجامعي. كذلك قامت لجنة المراجعة بزيارة مختبرات الحاسوب التخصصية، ولاحظت أنَّ عدد المختبرات المخصصة لكل تخصص فرعي كما يلي: مختبران للتصميم الجرافيكي (مجهزان بـ 15 جهاز حاسوب من طراز ماكنتوش)، ومختبر واحد للوسائط المتعددة (مزود بـ (9) أجهزة حاسوب من طراز ماكنتوش)، مع عدم وجود مختبرات حاسوب مخصصة لتخصص العلاقات العامة. وعلاوة على ذلك، فقد شدد الطلبة أثناء المقابلات على أن البرمجيات والأجهزة المستخدمة في تخصصيْ التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة بحاجة إلى التحديث بصورة عاجلة؛ حيث يستخدم الطلاب البرمجيات والأجهزة الخاصة بهم؛ نظرًا لعدم كفاية المصادر المتاحة. وتستخدم مختبرات الحاسوب لأغراض التدريس، إلى جانب استخدامها خارج أوقات المحاضرات الدراسية، ماعدا عطلة نهاية الأسبوع. وخلال الجولة التفقدية، كان واضحا للجنة المراجعة أن تخصص الوسائط المتعددة يفتقر للمصادر المادية والتقنية الأساسية لإنتاج المواد المرئية كاستوديوهات التلفزيون، وكاميرات الفيديو المحمولة، وأجهزة الإضاءة، وأجهزة الميكروفون. وقد وضح الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة أنهم يلجئون لاستئجار معدات الفيديو لإنجاز مشروعاتهم. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بمراجعة المصادر المادية والمواد المتوفرة للطلبة، وأن يضع خطة لتحديث أجهزة وبرمجيات التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة، وإضافة المزيد من المختبرات لطلبة العلاقات العامة، وشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لإنتاج المواد

التصويرية، بما في ذلك، استوديو تلفزيوني عالي الوضوح. وتُعنى إدارة شئون الطلبة بتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية لهم. كما يوجد فيها موظفٌ خاص بالأنشطة الطلابية، وكذلك يتم من خلالها تقديم خدمات الإسعافات الأولية، وخدمات الإرشاد النفسي. وتشمل مصادر التعلم الأخرى المتاحة نظام "Brightspace" الخاص بالمشاركة في التعلم، غير أنَّ الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة قد شددوا على أن هذا النظام غير مستخدم بصورة فعالة. كما قامت لجنة المراجعة بجولة تفقدية في مكتبة الكلية، والتي يعمل فيها موظفٌ واحدٌ فقط. وقد أُبلغت لجنة المراجعة بأن الطلبة الجدد يتلقون تعريفا شاملا في بداية كل عام أكاديمي عن الخدمات التي تقدمها المكتبة. ولدى لجنة المراجعة مأخذًا حيال مساحة المكتبة الصغيرة. وقد أوضح الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة بأن مسألة صغر مساحة المكتبة لا تشكل بالنسبة لهم أمرًا عائقًا؛ نظرا لأنَّهم يفضلون استخدام شبكة الإنترنت بدلا من قراءة المصادر الورقية الموجودة داخل المكتبة. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة تشجع القسم على توفير مساحات مذاكرة للطلبة في الحرم الجامعي. ويشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن مجموع مقتنيات المكتبة من الكتب والمصادر تبلغ ما يزيد عن 9500 كتابٍ، ومرجع، وقواعد بيانات؛ ومع ذلك، فإن الأدلة المقدمة تشير إلى أن نسبة الكتب التي يستفيد منها الطلبة من هذه المقتنيات متدنية للغاية. وعلاوة على ذلك، فإن الكتب والمصادر التي تحتويها هذه المكتبة قديمة. كما أبلغت لجنة المراجعة بأن الاشتراك في اثنين من قواعد البينات (ABI/INFORM and Online Public Access Catalogue OPAC) لم يعد ساري المفعول، وأنه بحاجة للتجديد. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتحسين مقتنيات المكتبة، وتزويدها بمجلات علمية، وكتب دراسية حديثة، وتجديد الاشتراك في قواعد البيانات عن طريق الإنترنت؛ لدعم تعلم طلبة البرنامج.

2.10 هناك آليات متابعة مطبقة للتعرف على استخدام مختلف المصادر التعليمية المتاحة للبرنامج. وخلال جلسات المقابلة، أبلغت لجنة المراجعة بأنَّ فنيي المختبرات هم المسئولون عن متابعة استخدام المختبرات في عموم المقررات، كما أنَّ المصادر الإلكترونية التي تعتمد على استخدام الإنترنت تخضع للمراقبة متى يقوم الطالب بإدخال اسم المستخدم الخاص به، ويحتفظ عضو هيئة تدريس المقرر بسجلات حضور الطلبة في الدروس التي تقدم في المختبرات، في حين يراقب أمين المكتبة عملية الحضور، ويحتفظ بسجلات استخدام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس لمصادر المكتبة

بما فيها المصادر الإلكترونية واستعارة/ إرجاع المصادر غير الإلكترونية. غير أنه لم تقدم أدلة على كيفية الاستفادة من هذه النتائج في عملية اتخاذ القرارات فيما عدا العمل اليومي للبرنامج. ولجنة المراجعة تشجع القسم على أن يستفيد بشكل أكثر من هذه البيانات؛ من أجل إثراء عملية اتخاذ القرارات.

2.11 تقدم كلية البحرين الجامعية أنواعًا مختلفة من الدعم للطلبة بما في ذلك توفير مساعدي المختبرات، المكتبة، الإرشاد والتوجيه الأكاديمي المقدم من قبل إدارة شئون الطلبة. ومن خلال المقابلات والجولة الميدانية، كان واضحًا أن المؤسسة غير مهيأة لاستقبال الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى عدم وجود ممرات خاصة، أو مصاعد كهربائية في المبنى الجامعي؛ لتلبية حاجات هؤلاء الطلبة وأعضاء هيئة التدريس؛ ممن يحتاجون مساعدة خاصة في عملية التنقل من مكان إلى آخر. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم – وبالتعاون مع المؤسسة – بالعمل على أن تكون مبانيه ومرافقه يسيرة الوصول إليها، وتساعد المستخدمين من الطلبة والموظفين ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التنقل بين أرجائها. ويذكر تقرير التقييم الذاتي أنه يتم تعيين مرشد أكاديمي للطلبة عند قبولهم في الكلية؛ ليرشدهم في عملية التخطيط والتسجيل في المقررات الدراسية، مع تقديم الإرشاد الأكاديمي لهم طيلة فترة دراستهم لتلك المقررات. وقد أظهرت المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع الطلبة أنهم يشعرون بالرضا نحو نظام الإرشاد الأكاديمي والدعم الطلابي الذي يقدمه القسم. كما أنَّ إدارة شئون الطلبة هي الجهة المسئولة عن إدارة الأنشطة والخدمات الطلابية. وقد أظهر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة درجة جيدة من الوعي والحماس نحو الخدمات التي تقدمها هذه الإدارة، كاليوم الاحتفالي، ويوم الوظائف، وسباق ماراثون البحرين، والعيد الوطني، وبطولة كرة القدم، إضافة إلى إحالة القضايا غير الأكاديمية إلى اختصاصي الإرشاد النفسي والاجتماعي. ولجنة المراجعة تقدر مجموعة الخدمات الأكاديمية، والاجتماعية، والوظيفية المقدمة للطلبة، وتشجع القسم على إجراء استطلاعات لقياس مدى فاعلية هذه الخدمات.

2.12 يشارك الطلبة المقبولون حديثا، بمن فيهم الطلبة المحولون من مؤسسات تعليمية أخرى – في برنامج تعريفي في بداية كل عام أكاديمي. وقد علمت لجنة المراجعة أثناء جلسات المقابلة أن البرنامج التعريفي للعام 2016، قد تضمن حلقة تعريفية واحدة لمدة ساعة واحدة، وعلى مدى ثلاثة أيام، وأنه قد تم إعداد جدول بذلك البرنامج تضمن جزءًا عامًّا على مستوى المؤسسة، وجزءًا آخر

على مستوى البرنامج قدمت فيه للطلبة المعلومات ذات الصلة. وتقدم الحلقات التعريفية من قبل أعضاء هيئة التدريس القدامى، ورئيس التسجيل، وبعض موظفي الدعم الإداري. ومن خلال الأدلة المقدمة، لاحظت لجنة المراجعة الأعداد القليلة من الطلبة الذين يحضرون الحلقات التعريفية، كما أنه ليس واضحًا كيف يتم تعريف الطلبة الذين لا يحضرون هذه الحلقات بالمؤسسة ومرافقها بعد ذلك. وعلاوة على ذلك، لم تقدم أدلة لبيان كيفية تقييم فاعلية الحلقات التعريفية، أو كيفية القيام بالتحسينات ذات العلاقة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بالبحث عن خيارات بديلة لتعريف الطلبة الذين لا يحضرون البرنامج التعريفي، وتنصح بأن يقوم القسم بتنفيذ إجراءات رسمية لتقييم فاعلية البرنامج التعريفي، واقتراح التحسينات اللازمة.

2.13 يخصص للطلبة مرشدون أكاديميون تتضمن واجباتهم مراقبة التقدم الدراسي للطلبة، وتقديم الإرشاد والتوجيه لهم طيلة فترة الدراسة. كما يعيَّن لكل طالبٍ مرشدٍ أكاديمي في بداية دراسته، والذي يقوم بدوره بتخصيص أربع ساعات أسبوعيًّا للمهام الإرشادية. وخلال المقابلات، تحدّث الطلبة بإيجابية عن جودة الإرشاد الأكاديمي الذي يتلقونه، وأكدوا أنه متاح لهم كلما دعت الحاجة لذلك. كما تبين المقابلات التي أجرتها لجنة المراجعة مع أعضاء هيئة التدريس أن التقدم الدراسي للطالب يخضع للمراقبة، وأنه عندما يكون الطالب متعثرًا أكاديميًّا، فإنه يتلقى دعمًا وتوجيهًا لتحسين وضعه. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لديها مأخذًا على عدم وجود انعكاس لهذا الدعم على الأداء الأكاديمي للطلبة؛ نظرا لأنَّ الأدلة المقدمة تشير إلى أنَّ (25%) من المجموع الكلي للطلبة في البرنامج تحت الملاحظة الأكاديمية، وأنَّ السياسة الخاصة المتبعة لهذا الغرض تسمح بوضع الطالب تحت الملاحظة الأكاديمية بما يصل إلى سبع مرات. وبناء على ذلك، فإن لجنة المراجعة تستنتج أن السياسة المطبقة تنطوي على إشكالية ما، وأن تنفيذها يجعلها في وضع أسوأ مما هي عليه. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يقوم بتعديل سياسة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، ويقيّم فاعلية آليات التدخل العلاجي لضمان فاعلية الدعم الأكاديمي المقدم لهذه المجموعة من الطلبة.

2.14 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية البحرين الجامعية تستخدم الفعاليات والأنشطة اللاصفية؛ من أجل توسيع خبرات تعلّم الطلبة ومعارفهم من خلال التعلم غير الرسمي. فيذكر التقرير، على سبيل المثال، أن طلبة الاتصال والوسائط المتعددة في وسعهم الدخول إلى نظام "Brightspace"، لإدارة التعلم والذي يمكِّن الطلبة من التواصل مع أعضاء هيئة التدريس. إلا أنَّ الطلبة قد أكدوا

أثناء المقابلات، أنَّ هذا النظام قلما يستخدم لهذا الغرض؛ كونه قد تم إدخاله مؤخرًا ليحل محل تطبيق "Google classroom"، والذين هم على دراية به بشكل أكثر من النظام الجديد. وخلال جلسات المقابلة، أُبلغت لجنة المراجعة بأنه يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنظيم رحلات ميدانية، وعرض الأفلام القصيرة، وتنظيم المعارض. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لديها مأخذًا من أنَّ الفعاليات والأنشطة الصفية يتم تنظيمها بالدرجة الأولى لطلبة التصميم الجرافيكي، ولم تتوفر أدلة على تنظيم مثل هذه الفعاليات لطلبة الوسائط المتعددة والعلاقات العامة. وعلى الرغم من أن العديد من الأنشطة والفعاليات يتم تنظيمها من قبل إدارة شئون الطلبة، فقد لاحظت لجنة المراجعة أنها تفتقر للمستوى المطلوب من التحديد؛ نظرًا لأن معظمها مُدرجٌ باعتباره أنشطةً للاهتمام العام. وتقترح لجنة المراجعة بأن على القسم أن يوسع من أنشطته الحالية الخاصة بالتعلم غير الرسمي؛ لتعزيز خبرات تعلّم الطلبة، لاسيما تلك المتعلقة بطلبة تخصصي الوسائط المتعددة والعلاقات العامة.

2.15 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص كفاءة البرنامج، تود اللجنة أن تشير، *مع التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك سياسات تعيين، وترقية واضحة ومنشورة، وتساهم بيئة العمل داخل القسم في رضا أعضاء هيئة التدريس.
- هناك سياسات وإجراءات مطبقة ومنفّذة بصورة منظّمة؛ لضمان سلامة وأمن سجلات الطلبة ودقة النتائج.
- هناك مجموعة من الخدمات الأكاديمية، والاجتماعية، والوظيفية المقدمة للطلبة.

2.16 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على القسم القيام بما يلي:

- إجراء دراسة لتقييم أداء الطلبة مقارنةً مع مستوياتهم عند القبول في البرنامج، وتعديل متطلبات القبول وفقا لذلك.
- تعيين منسق لكل تخصص؛ ليكون مسئولا بصورة رسمية عن الأداء الأكاديمي في التخصص المسئول عنه، ومساعدة رئيس القسم في عملية اتخاذ القرارات.
- وضع وتنفيذ خطة طويلة الأجل تضمن توظيف عدد كافٍ من الموظفين الأكاديميين المؤهلين لتلبية متطلبات التخصصات الفرعية الثلاثة للبرنامج، وإعادة توزيع النصاب التدريسي بشكل

مقبول يمكِّن الموظفين الأكاديميين من القيام بالواجبات والمهام الأكاديمية والإدارية المنوطة بهم، وتطوير البحث العلمي بصورة أكبر.

- ضمان دقة البيانات المقدمة في نظام المعلومات الإدارية، والاستفادة من التقارير الدورية المتحصلة من هذا النظام في عملية اتخاذ القرارات.
- مراجعة المصادر المادية والمواد المتوفرة للطلبة، وتطوير خطة لتحديث أجهزة وبرمجيات التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة، وإضافة المزيد من المختبرات لطلبة العلاقات العامة، وشراء الأجهزة والمعدات اللازمة لإنتاج المواد التصويرية.
- تحسين مقتنيات المكتبة وتزويدها بمجلات علمية، وكتب دراسية حديثة، وتجديد الاشتراك في قواعد البيانات عن طريق الإنترنت؛ لدعم تعلم طلبة البرنامج.
- العمل – وبالتعاون مع المؤسسة –على أن تكون المباني والمرافق يسيرة الوصول إليها، وتساعد المستخدمين من الطلبة والموظفين ذوي الاحتياجات الخاصة في عملية التنقل بين أرجائها.
- البحث عن خيارات بديلة لتعريف الطلبة الذين لا يحضرون البرنامج التعريفي.
- تعديل سياسة الطلبة المتعثرين أكاديميًّا، وتقييم فاعلية آليات التدخل العلاجي؛ لضمان فاعلية الدعم الأكاديمي المقدم لهذه المجموعة من الطلبة.

2.17 **الحكم النهائي:**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بكفاءة البرنامج.**

3. المؤشر (3): المعايير الأكاديمية للخرِّيجين

الخريجون مستوفون للمعايير الأكاديمية المتوافقة مع البرامج المماثلة في البحرين، وعلى المستوى الإقليمي، والدولي.

3.1 قدّم القسم نصًّا واضحًا يبين مواصفات خريجيه، كما أن أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة له مربوطة مع مواصفات الخريجين بصورة رسمية. ومع ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود مواصفات عامة للخريجين على المستوى المؤسسي. وعلاوة على ذلك، فإن مواصفات الخريجين الخاصة بالقسم غير منصوص عليها في "كتيب الطالب 2014–2015"، ولا في الوثائق الخاصة بتوصيفات البرنامج. كما أنّ هناك ثلاثة مواصفات للخريجين لدى القسم هي: (1) أن تكون لدى الخريجين المعرفة والمهارة في تخصصاتهم؛ (2) أن تكون لديهم القدرة على التواصل الفعَّال؛ و(3) أن يكونوا مبدعين ومبتكرين، مع قدرتهم على إصدار الأحكام التحليلية. وقد لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود محاذاة صحيحة بين مواصفات الخريجين، وهدف البرنامج المتمثل في "تمكين الطلبة من تطوير منظور عالمي، والتكيف مع القضايا العالمية المتغيرة فيما يتعلق بمفاهيم الاتصال". وعلاوة على ذلك، فإن مواصفات الخريجين غير داخلة ضمن مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بصورة مناسبة، حيث إنَّ هذه المخرجات، على سبيل المثال، مربوطة مع التوصيف الأول والذي يركز على الوسائط المتعددة والتصميم الجرافيكي فقط دون ذكرٍ لخريجي العلاقات العامة. فضلاً عن إنَّ المخرجات المربوطة مع التوصيف الثاني تشمل: "فهم التاريخ، والنظريات العلمية، والنقد" والتي لا علاقة لها بمهارات الاتصال والعمل الجماعي. كما أنَّ مُخْرَجَ "إظهار القدرات الشخصية/ التواصلية في العروض الشفهية والتحريرية، مربوط بصورة غير مناسبة مع التوصيف الذي يرتكز على الابتكار، والإبداع، وإصدار الأحكام التحليلية". وإضافة إلى ذلك، لم تقدم للجنة المراجعة أدلة على تغطية مواصفات الخريجين في عملية التقييم. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتعديل مصفوفة ربط مواصفات الخريجين مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة المعدلة للبرنامج.

3.2 لدى كلية البحرين الجامعية سياسة وإجراءات خاصة بالمقايسة المرجعية يتبناها قسم الاتصال والوسائط المتعددة. وقد درست لجنة المراجعة هذه السياسة، ولاحظت أنَّ المعايير المستخدمة في اختيار الجامعات التي تتم معها هذه المقايسة غير معرَّفة بشكل واضح. وعلاوة على ذلك، فليست

هناك أدلة على وجود اتصالات رسمية، كما تنص السياسة، بين لجنة القسم، ولجنة التطوير الأكاديمي والمناهج، ومجلس كلية البحرين الجامعية، والمؤسسات التي تتم المقايسة معها. وقد أشارت الأدلة المقدمة أثناء المقابلات إلى أنَّ لجنة القسم تضم عضوين من أعضاء هيئة التدريس من تخصص التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة، دون وجود ممثل عن التخصص الفرعي الأكبر وهو العلاقات العامة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه اللجنة لا تضم بين أعضائها عضو هيئة تدريس من قسم الدراسات العامة بحسب ما تنصُّ عليه سياسة المؤسسة. ومن خلال جلسات المقابلة، والأدلة المقدمة، فقد تأكدت لجنة المراجعة من أن عملية المقايسة المرجعية قد تمت لمرة واحدة فقط، وأنَّ التركيز كان على ثلاثة جوانب فقط، هي: مواصفات الخريجين، أهداف البرنامج، وتصميم المقررات. وإضافة إلى ذلك، فإنَّ نتائج هذه المقايسة مقدمة على شكل جداول بجانب عمود مخصص لكل جامعة من الجامعات التي تتم المقايسة معها وفقًا للجوانب الثلاثة التي اقتصرت عليها تلك العملية إضافة إلى عدم وجود أي تحليل آخر. كما لا توجد توصيات بناءً على هذا التقرير؛ لكي يتم أخذها في الاعتبار عند مراجعة البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتعديل السياسة الخاصة بالمقايسة المرجعية الرسمية؛ لكي تنص بصورة واضحة ودقيقة على شروط اختيار الجامعات التي تُجْرَى معها عملية المقايسة المرجعية، وتحديد الجوانب التي سيتم مقايستها مرجعيًا، بحيث تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج ومخرجاته، وأن ينشئ آلية للاستعانة بنتائج المقايسة المرجعية في عملية مراجعة البرنامج.

3.3 لدى كلية البحرين الجامعية سياسة رسمية للتقييم تتضمن إستراتيجية التقييم، وطرقه، ونماذج من المخططات التقييمية الكمية والنوعية. وخلال جلسات المقابلة، أُبلغت لجنة المراجعة بأن سياسات وإجراءات التقييم منفّذة ومتاحة ليطلع عليها الطلبة. وقد أظهر الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة دراية بالأدوات التقييمية المستخدمة، وأكدوا أنها موثقة في الوثائق الخاصة بتوصيف المقررات الدراسية. وتلاحظ لجنة المراجعة أن كل عضو هيئة تدريس يقوم بعملية اعتدال للامتحانات التي يجريها زملاؤه في التخصص نفسه، على الرغم من أن هذه الممارسة لا تضمن تحقق الموضوعية؛ لأن أعضاء هيئة التدريس في كل تخصص قليلون، حيث يصل عددهم إلى عضويْ هيئة تدريس فقط في ذلك التخصص. وعلاوة على ذلك، فقد أشارت الأدلة المقدمة إلى أن قوائم الاعتدال القبْلي في كلية البحرين الجامعية للفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي 2015–2016، لم يتم التوقيع عليها سواء من أعضاء هيئة التدريس أو من رئيس القسم. وإضافة إلى ذلك، ومن

خلال عينات ملفات المقررات الدراسية المقدمة، فليست هناك أدلة على القيام بعملية اعتدال داخلي للأدوات التقييمية التكوينية؛ لضمان ملاءمتها، كما ورد في تقرير التقييم الذاتي، كما لا توجد أدلة على تقييم تقارير التدريب العملي للطلبة من قبل المشرف الأكاديمي على التدريب. وكل ما ورد أعلاه يشير إلى أن سياسة التقييم غير منفذة بصورة متناسقة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يضمن التنفيذ المتناسق لسياسات التقييم في عموم المقررات، والمراجعة المنتظمة لهذه السياسات.

3.4 على الرغم من أن لدى كلية البحرين الجامعية سياسة تقييم واضحة، فإن لجنة المراجعة لم تجد خطة تقييم تبين كيفية تقييم مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج، وكيف أن كافة عناصر التقييم تسترشد بالتغييرات الجديدة في محتوى المقررات، أو في أدوات التقييم ذاتها. وقد تضمنت توصيفات المقررات المقدمة ربطًا للأدوات التقييمية مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات. ولكن، وخلال جلسات المقابلة، لاحظت لجنة المراجعة عدم وجود فهم مشترك بين أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بكيفية الاستفادة من نتائج التقييم في قياس مدى تحقق هذه المخرجات، لاسيما في الأدوات التقييمية الأخرى غير الامتحانات. وعلاوة على ذلك، فإن عملية الاعتدال الداخلي تقتصر على الامتحانات الرئيسة مع عدم توفر أدلة على أنَّ عملية الاعتدال الداخلي هذه تساهم في تحسين محاذاة التقييم مع مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات الدراسية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن يقوم القسم بتطوير وتنفيذ آلية لضمان المحاذاة الصحيحة بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والاستفادة من نتائج هذه العملية في ضمان تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.

3.5 يذكر تقرير التقييم الذاتي أن مدير البرنامج – وهو منصب يشغله رئيس القسم – هو المسئول عن التنفيذ المناسب لعمليتيْ الاعتدال القبْلي والبعْدي، وهو المسئول كذلك عن ضمان التقيد بالترتيبات الخاصة بعملية الاعتدال من قبل كافة أعضاء هيئة التدريس المشاركين في هذه التقييمات. وخلال المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلغت لجنة المراجعة بأن القائمين على عملية الاعتدال الداخلي، والأشخاص الذين يقومون بالتصحيح المزدوج يتم تعيينهم لتقييم وتصحيح جميع المقررات ضمن تخصصاتهم. ويتمثل دور الشخص الذي يقوم بالاعتدال الداخلي في إعداد تقرير يبين إذا كانت معايير التقييم قد تم تطبيقها بصورة متناسقة، وإذا كانت الدرجات الممنوحة مناسبة أم لا،

من خلال "استمارة الاعتدال". وعلى الرغم من أن استمارة الاعتدال هذه يجب تعبئتها من قبل الأشخاص القائمين على العملية أنفسهم ليتم التحقق منها بعدئذ من قبل رئيس القسم، فقد وجدت لجنة المراجعة أن القائمة المقدمة من القسم للاعتدال القبْلي لجميع المقررات، والتي يعود تاريخها إلى 28 أكتوبر من الفصل الدراسي الأول للعام الأكاديمي 2015–2016، لا تحمل أي توقيع سواء من قبل أعضاء هيئة التدريس في البرنامج أو من قبل رئيس القسم. وعلاوة على ذلك، فهناك بعض الامتحانات التي لم تخضع للاعتدال وفقًا للاستمارات المقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على استخدام نتائج عملية الاعتدال الداخلي في مراجعة وتحسين المقررات والبرنامج بشكل عام. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم التقيد بالإجراء المتعلق بالاعتدال الداخلي، وضمان وجود التناسق في تنفيذ عملية الاعتدال البعْدي للتقييم.

3.6 تنص سياسة التقييم الخاصة بكلية البحرين الجامعية على أن "تخضع كافة الأعمال المقدمة للحصول على درجات في المقررات لعملية اعتدال داخلي وخارجي". وتمتد هذه السياسة لتشمل كافة أنماط التقييم، ولا تقتصر فقط على امتحانات منتصف الفصل، والامتحانات النهائية التحريرية. وخلال جلسات المقابلة، أُبلغت لجنة المراجعة من قبل أعضاء هيئة التدريس بأن هناك محكمين خارجيين للمشروعات النهائية للطلبة، وأن القسم ينوي تنفيذ عملية الاعتدال الخارجي للأدوات التقييمية المختلفة في المستقبل القريب. وعلاوة على ذلك، أُبلغت لجنة المراجعة بأن التخصصات الفرعية الثلاثة قد خضعت لعملية مراجعة خارجية للامتحان؛ كل على حِدة، حيث تمت دعوة المراجع الخارجي لكل تخصص للقيام بمراجعة البرنامج في وقت مختلف (شهر أبريل 2014، لتخصص العلاقات العامة، وشهر مارس 2016، لوسائل الاتصال الجماهيري والوسائط المتعددة، ولم يذكر التقرير الخاص بمراجعة تخصص التصميم الجرافيكي تاريخ المراجعة). ومع ذلك، لم تركز هذه المراجعات على تقييم الأدوات التقييمية. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم القيام بتطوير وتنفيذ آلية واضحة للاعتدال الخارجي لأدواته التقييمية، ويراقب تنفيذ هذه العملية ليضمن تناسقها وانسجامها.

3.7 خلال الزيارة الميدانية، قامت لجنة المراجعة بدراسة عينات من أعمال الطلبة التي خضعت للتقييم في مقررات مختلفة، بما فيها المشروعات، والتقارير، والامتحان الأول والثاني، والامتحان النهائي. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنَّ الأدوات التقييمية المستخدمة كانت – في معظم الحالات – تتوافق

مع الفئتيْن (أ) و (ب) من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، وأن مستوى أعمال الطلبة والدرجات الممنوحة لها مقبولة بشكل عام وفقًا لما يتوقعه البرنامج من الطلبة. غير أنه، وكما وردت الإشارة في أجزاء مختلفة من هذا التقرير، فإن لجنة المراجعة لديها مأخذًا بخصوص الجوانب المختلفة للبرنامج التعليمي وتوقعاته. وعلاوة على ذلك، فقد لاحظت لجنة المراجعة بأن تقييم الفئة (ج) والخاصة بمهارات التفكير الناقد من مخرجات التعلم المطلوبة للمقررات لا يتمخض عنه تحليلٌ، أو قدرٌ كافٍ من حل المشكلات أو الدراية بالجوانب الأخلاقية في إجابات الطلبة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم القيام بتعديل نهجه المتبع في وضع التقييمات؛ لكي يضمن أن تقييم "مهارات التفكير الناقد" يرقي إلى المستوى المطلوب. كما فحصت لجنة المراجعة أيضًا عينات من مقرر إنتاج الأفلام 1 (MMP301)، ومقرر حملات العلاقات العامة (COM402) ومشروع السنة الأخيرة (وهو لا يحمل رمزًا في الخطة الدراسية)، ولاحظت أن ما ينتجه الطلبة لا يعبر عن المستوى المتوقع في هذه المقررات، وبحاجة للمزيد من التحسين، وهو في رأي لجنة المراجعة ناجم عن عدم توفر المصادر اللازمة (انظر الفقرة 2.9). وعلى الرغم مما قيل سابقًا، فإن لجنة المراجعة تقر بأن نتاجات طلبة التصميم الجرافيكي (GRD405) على مستوى احترافي أعلى مما هو عليه في التخصصيْن الآخريْن. ومن خلال الأدلة المقدمة، فإن لجنة المراجعة تستنتج أن أداء الطلبة بشكل عام، وباستثناء طلبة التصميم الجرافيكي، لا يماثل أداء الطلبة في برامج إقليمية وعالمية مماثلة.

3.8 بشكل عام، فإنَّ مستوى إنجازات الخريجين ينمُّ عن تفاوت في النسب من ناحية توزيع الدرجات في بعض المقررات. فعلى سبيل المثال، هناك أكثر من (25%) من الطلبة المسجلين في مقررات العلاقات العامة قد حصلوا على تقدير (A)، في حين حصل عدد كبير من الطلبة في المقررات الأخرى على تقدير (F). وعلاوة على ذلك، لاحظت لجنة المراجعة أن معظم الدرجات تميل نحو التقدير (A) بالنسبة للدرجات الممنوحة لمشروعات التصميم الجرافيكي، على الرغم من أنَّ المحكمين الذين قابلتهم لجنة المراجعة ذكروا أن خريجي التصميم الجرافيكي على نفس المستوى من حيث المهارات مع خريجين في برامج مماثلة بالبحرين، وأن جميع الطلبة ليسوا بدرجة قوية من حيث الإبداع والابتكار. وقد كان أرباب الأعمال والمشرفين على التدريب العملي راضين عن مستوى مهارات الخريجين. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لم تجد أي أدلة على وجود استطلاعات عند الانتهاء من البرنامج، وعندما قامت بمراجعة تحليل استطلاع الخريجين وجدت أن النتائج

الإيجابية لم تكن تساوي عدد الأشخاص الذين ردوا عليها ممن شاركوا في الاستطلاع. ولدى لجنة المراجعة مأخذًا على التحليل الضعيف للنتائج، وأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها ذات صلة ضعيفة بالنتائج المقدمة. وفيما يتعلق باستطلاع أرباب الأعمال (والذي يطلق عليه القسم "أدوات قياس مهارات الحصول على الوظيفة")، فإن لجنة المراجعة لم تجد إلا استبانتيْن تمت تعبئتهما من قبل أرباب الأعمال خاصة بتقييمات إيجابية، لكنها دون تحليل أو تقرير عن هذا الاستطلاع. وإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من وجود محاولات لربط التقييمات بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، لم تقدم أدلة عن التقييم العام للتحقق الفعلي لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. ولجنة المراجعة تحثُّ القسم على تنفيذ آلية صارمة لتقييم مستوى إنجازات خريجيه، على النحو الذي ورد مسبقًا.

3.9 قُدِّم للجنة المراجعة تحليل لدفعات طلبة البرنامج أثناء الزيارة الميدانية. واستنادًا إلى البيانات المقدمة، فقد كانت نسب التقدم الدراسي (متوسط السنوات الأكاديمية الثلاث الأخيرة 2012-2015) من السنة الأولى حتى السنة الثانية بمقدار (23.31%)، ومن السنة الثانية إلى السنة الثالثة بمقدار (15.86%)، ومن السنة الثالثة إلى السنة الرابعة بمقدار (18.96%). ولجنة المراجعة ترى أن معدلات التقدم الدراسي هذه غير منطقية، ولا تضاهي المعدلات في مؤسسات تعليم عالٍ أخرى محلية وإقليمية. كما أنَّ البيانات المتحصلة من تحليل الدفعات تشير كذلك إلى أنَّ متوسط النسبة المئوية للطلبة الذين تركوا الدراسة في البرنامج في السنوات الثلاث الأخيرة الماضية بلغ (18.36%). وإضافة إلى ذلك، فإن لجنة المراجعة لديها مأخذًا على النسبة المرتفعة نسبيًّا للطلبة المصنفين كطلبة متعثرين أكاديميًّا (25%)، وأنَّ لوائح كلية البحرين الجامعية تشير إلى وضع الطالب تحت الملاحظة الأكاديمية حتى سبع مرات متتالية، وبحد أدنى للمعدل التراكمي بمقدار (1.7)، وهو ما يدل على تساهل كبير للغاية مقارنة بمؤسسات تعليم عالٍ أخرى إقليمية وعالمية. وعلاوة على ذلك، فإن من بين الـ (19) خريجًا في عام 2014، تمكن ثمانية خريجين فقط (41%) من الحصول على فرصة عمل مناسبة. وفي عام 2015، تمكن خريج واحد فقط من بين (25) خريجًا من الحصول على فرصة عمل مناسبة (4%). وفي عام 2016، تمكن ثلاثة خريجين فقط من بين (19) خريجًا من الحصول على فرصة عمل مناسبة (15.7%). ومع ذلك، لم تقدم للجنة المراجعة أي تفسيرات لهذه النسب المتدنية لحصول الخريجين على فرص التوظيف. وكما ورد في (الفقرة: 2.2) في هذا التقرير، فإن لجنة المراجعة تحثُّ القسم على تقييم

أداء الطلبة والاستفادة من النتائج المتحصلة من هذا التقييم في تحسين معدلات الاستبقاء بالنسبة للطلبة المقبولين حديثًا، ونسب التقدم الدراسي للطلبة الملتحقين بالبرنامج.

3.10 هناك سياسات وإجراءات مطبقة لإدارة وتقييم التعلم القائم على العمل، كما وجدت لجنة المراجعة بعض القضايا المتعلقة بتنفيذها. وفي مقابلاتها مع أعضاء هيئة التدريس، أُبلغت لجنة المراجعة بأن الطلبة عادة ما يقومون بأنفسهم بالبحث عن جهه يؤدون فيها الـ (160) ساعة الإجبارية المطلوبة في مقرر التدريب العملي، وإن لم يتمكن الطالب من إيجاد الجهه، يقوم القسم بمساعدته في ذلك. وفيما يتعلق بتخصصيْ التصميم الجرافيكي والوسائط المتعددة، فهناك عضو هيئة تدريس مُعيَّن لمتابعة الطلبة في مقر العمل، إلا أنَّ الطلبة الذين قابلتهم لجنة المراجعة والمشرفين الصناعيين أكدوا أنَّ المشرفين الأكاديميين لا يقومون بزيارة مواقع العمل. أما فيما يتعلق بتخصص العلاقات العامة، فقد أكد أعضاء هيئة التدريس عدم وجود عضو هيئة تدريس مكلف من قبل القسم بمتابعة الطلبة في مواقع العمل، حيث يوجد –فقط– منسق إداري مسئول عن الأمور اللوجستية. وعلاوة على ذلك، فقد وجدت لجنة المراجعة أن مقرر التدريب العملي في العلاقات العامة يحمل رمزًا خاصا بإدارة الأعمال (BUS)، بدلا من الرمز الخاص بالتخصص (COM). وقد أُبلغت لجنة المراجعة من قبل أعضاء هيئة التدريس بأن المشرف على التدريب يمنح (60%) من الدرجة النهائية للمقرر عند تسلم تقرير التدريب العملي من الطالب وعرضه، في حين يمنح عضو هيئة تدريس المقرر (40%) من الدرجة النهائية. وقد وجدت لجنة المراجعة تباينًا في ذلك مع ما ورد في "كتاب التدريب العملي" الخاص بالكلية، والذي يشير إلى (70%، و30%) من الدرجة النهائية لكل منهما على التوالي. وقد قدمت للجنة المراجعة أدلة لدعم استمارات التقييم المستخدمة، والتي يقوم بتعبئتها المشرفون الصناعيون، ووجدت أنَّ الغالبية العظمى من التقييمات التي يقومون بها تمنح درجات تتراوح بين (90%) و(100%) في جميع الجوانب التي تتضمنها استمارة التقييم. وعلاوة على ذلك، فقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة كافة التقارير النهائية المقدمة من قبل الطلبة، ووجدت عدم وجود تصحيح، أو تعليق، أو درجات على هذه التقارير من قبل عضو هيئة تدريس. لذا فإن لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يقوم بتعيين أعضاء هيئة تدريس متخصصين لمراقبة الطلبة في مواقع العمل في جميع التخصصات، وأن يضمن تحقق التناسق في إدارة وتقييم برنامج التدريب العملي.

3.11 أكدت الأدلة المقدمة أنَّ الخطة الدراسية تتضمن مشروعًا للسنة الأخيرة. وخلال جلسات المقابلة، بدا واضحًا أنَّ الطلبة الذين تمت مقابلتهم من قسم العلاقات العامة لم يكونوا على علم بوجود مشروع التخرج. وقد أوضح أعضاء هيئة التدريس الذين قابلتهم لجنة المراجعة أن هذا الأمر يرجع إلى اسم المقرر (مشروع السنة الأخيرة) نفسه. وقد وجدت لجنة المراجعة أن مشروعات السنة الأخيرة المقدمة من طلبة العلاقات العامة لا تقيِّم المهارات التي من المفترض أن يكونوا قد اكتسبوها وفقا لمخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج. وقُدِمتْ للجنة المراجعة عينات من مشروعات تخرج الطلبة في التخصصات الفرعية الثلاثة للبرنامج. وقد لاحظت لجنة المراجعة أنه، وبينما كان من المتوقع أن تقدم مشروعات التخرج أنواعًا متعددة من الأعمال الإستراتيجية والإبداعية في جوانب مختلفة في مجال الاتصال والوسائط المتعددة، فقد كانت المشروعات التي تمت معاينتها أثناء الزيارة الميدانية، ولاسيما في مجال العلاقات العامة والوسائط المتعددة، أضعف مما يمكن إنتاجه في مشروعات التخرج المتوقعة في برنامج يمنح مؤهلا علميًّا كهذا. وقد لاحظت لجنة المراجعة أن مشروعات العلاقات العامة كانت عبارة عن أجزاء بحثية نظرية، ولا ترقى إلى مستوى العمل في هذا المستوى من الدراسة، وأن مشروعات الوسائط المتعددة كانت عبارة عن تجميع لمشاهد غير مؤثرة، وتفتقر إلى الإبداع والتناسق. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يقوم بتعديل نهجه المتبع في إعداد وتنفيذ مشروعات التخرج، لاسيما في مجال العلاقات العامة والوسائط المتعددة؛ ليضمن أنَّ الطلبة قادرون على استيفاء المعايير العالمية المناسبة للتخصص في مستوى مؤهل البكالوريوس.

3.12 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن لدى البرنامج مجلسًا استشاريًّا يضم في عضويته أعضاء هيئة تدريس خبراء في الجوانب التخصصية للبرنامج، ومحترفين صناعيين بارزين، وممثلًا عن الخريجين، وممثلًا عن التعليم العالي، وخبراء في التعليم، ويرأسه رئيس كلية البحرين الجامعية. وترى لجنة المراجعة أن رئيس المجلس الاستشاري يجب ألا يكون من كلية البحرين الجامعية؛ من أجل ضمان استقلالية الاستشارات التي يقدمها المجلس. وعند فحص الملفات الشخصية لأعضاء المجلس الاستشاري للبرنامج، لاحظت لجنة المراجعة أن المجلس الحالي يضم في عضويته (11) عضوًا: ثلاثة أعضاء ممن لديهم خلفيات احترافية وتخصصية، ثلاثة من الخريجين، ثلاثة من إدارة الكلية (أحدهم رئيس القسم)، وثلاثة ممثلين عن أعضاء هيئة التدريس (أحدهم رئيس القسم أيضًا). ولم تقدم للجنة المراجعة إلا السِّير الذاتية لاثنين من الأعضاء الخارجيين، ومحضر اجتماع

واحد دون أن يحمل أي توقيع. وتشير اختصاصات المجلس الاستشاري للبرنامج إلى أن الدور الأساسي لأعضاء المجلس يتمثل في تقديم المشورة والرأي فيما يتعلق بتطوير وديمومة البرنامج، وتقديم الآراء حول عملية ضمان الجودة المستمرة في كافة جوانبه. وتشير الوثيقة ذاتها إلى أن أعضاء المجلس الاستشاري يتلقون وثائق المراجعة السنوية للبرنامج، والتي يقومون على أثرها بمراجعة وتقييم كافة الجوانب المتعلقة به، ويصدرون تقريرًا يوضح ملاحظاتهم النقدية وتوصياتهم لغرض إدخال المزيد من التحسين والتعزيز. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت عدم وجود أدلة تشير إلى عقد اجتماعات منتظمة للمجلس الاستشاري للبرنامج، أو إلى تنفيذ التغذية الراجعة التي يقدمها، أو كيفية استخدامها لغرض إدخال المزيد من التحسين في البرنامج. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم القيام بتعزيز دور المجلس الاستشاري للبرنامج، بما يضمن عقد اجتماعاته بصورة منتظمة وفق جدول أعمال واضح، ومحاضر اجتماعات موثقة، وأن يتم استخدام التغذية الراجعة التي يقدمها هذا المجلس بصورة منظّمة؛ لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج.

3.13 يذكر تقرير التقييم الذاتي أنه يتم قياس رضا الخريجين وأرباب الأعمال من خلال الاستطلاع الذي يُجْرَى عند الانتهاء من البرنامج (Exist Survey)، واستبانات الخريجين وأرباب الأعمال. وخلال الزيارة الميدانية، التقت لجنة المراجعة ببعض الخريجين وأرباب الأعمال، وقد كان الخريجون يشعرون بالرضا عن تجربتهم، وأنَّهم يوصون الطلبة الآخرين بالالتحاق بالبرنامج. كما تحدث أرباب الأعمال بإيجابية عن الخريجين الذين قاموا بتوظيفهم (على الرغم من قلة عددهم). وفيما يتعلق بنتائج الاستطلاعات، فلم تقدَّم للجنة المراجعة أي أدلة فيما يتعلق باستطلاع الانتهاء من البرنامج، غير أنه قُدِّم لها تقرير من ثلاث صفحات عن استطلاع الخريجين (دون أنْ يحمل تاريخًا أو توقيعًا)، ولم يرد فيه ذكر لعدد الذين قاموا بالرد على ذلك الاستطلاع. وتبين نتائج الاستطلاع أنَّ أقل عدد من التقييمات الإيجابية جاء من طرف خريجي الوسائط المتعددة، ومن بعدهم خريجي العلاقات العامة والتصميم الجرافيكي على التوالي. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة لم تجد أدلة على أن الإدارة العليا للمؤسسة تستعين بنتائج هذه الاستطلاعات في التحسينات التي تجريها على البرنامج. كما لم يُقدَّم للجنة المراجعة إلا استبانتين لأرباب الأعمال دون تحليل أو تقرير عن ذلك. وكما ورد في الفقرة (4.8) من هذا التقرير، فإن لجنة المراجعة تحثُّ القسم بأن يضمن التنفيذ والتحليل المنظم لاستطلاعات رضا الطلبة حديثي التخرج، وقدامى الخريجين وأرباب الأعمال.

3.14 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص المعايير الأكاديمية للخريجين، تود اللجنة أن تشير إلى أنها لم تلاحظ ما يستحق التقدير من قبلها بخصوص هذا المؤشر.

3.15 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأنه على القسم القيام بما يلي:

- تعديل مصفوفة ربط مواصفات الخريجين مع أهداف البرنامج ومخرجات التعلم المطلوبة المعدلة.
- تعديل السياسة الخاصة بالمقايسة المرجعية الرسمية؛ لكي تنص بصورة واضحة ودقيقة على شروط اختيار الجامعات التي تجري معها عملية المقايسة المرجعية، وتحديد الجوانب التي سيتم مقايستها مرجعيًا، بحيث تشمل كافة الجوانب المتعلقة بالبرنامج ومخرجاته، وتطوير آلية للاستعانة بنتائج المقايسة المرجعية في عملية مراجعة البرنامج.
- ضمان التنفيذ المتناسق لسياسات التقييم في عموم المقررات والمراجعة المنتظمة لهذه السياسات.
- وضع وتنفيذ آلية لضمان المحاذاة الصحيحة بين أدوات التقييم ومخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والاستفادة من نتائج هذه العملية في ضمان تحقيق مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج.
- التقيد بالإجراء المتعلق بالاعتدال الداخلي، وضمان التناسق في تنفيذ عملية الاعتدال البعْدي للتقييم.
- وضع وتنفيذ آلية واضحة للاعتدال الخارجي لأدوات التقييم، ومراقبة تنفيذها؛ لضمان تناسقها وانسجامها.
- تعديل النهج المتبع في وضع التقييمات؛ لضمان أن تقييم "مهارات التفكير التحليلي" يرتقي إلى المستوى المطلوب.
- تعيين أعضاء هيئة تدريس متخصصين لمراقبة الطلبة في مواقع العمل في جميع التخصصات، لضمان تحقق التناسق في إدارة وتقييم برنامج التدريب العملي.
- تعديل النهج المتبع في إعداد وتنفيذ مشروعات التخرج، لاسيما في مجال العلاقات العامة والوسائط المتعددة؛ لضمان أن الطلبة قادرون على استيفاء المعايير العالمية المناسبة للتخصص على مستوى مؤهل البكالوريوس.

- تعزيز دور المجلس الاستشاري للبرنامج، وضمان عقد اجتماعاته بصورة منتظمة مع جدول أعمال واضح ومحاضر اجتماعات موثقة، وأن التغذية الراجعة التي يقدمها هذا المجلس يتم استخدامها بصورة منظّمة لإثراء عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج.

3.16 **الحُكم النهائي**

تطبيقًا للمعايير؛ توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن **البرنامج غير مستوف** للمؤشر الخاص **بالمعايير الأكاديمية للخريجين.**

4. المؤشر (4): فاعلية إدارة وضمان الجودة

تساهم الترتيبات المُتّخذة لإدارة البرنامج، بما فيها ضمان الجودة والتحسين المستمر، في إعطاء الثقة بالبرنامج.

4.1 لدى كلية البحرين الجامعية سياسات، وإجراءات، وضوابط ونظام للحوكمة، على المستوى المؤسسي. وقد تسنى للجنة المراجعة الاطلاع على سياسات إدارة الجودة المنصوص عليها في دليل الجودة الأكاديمية، والذي يعبر عن ممارسات إدارة ضمان الجودة، ويحدد المتطلبات والسياسات المطلوبة لضمان رضا الجهات ذات العلاقة، واستيفاء متطلبات تلك الجهات، والتقيد بالمتطلبات التنظيمية النافذة، محليًّا وعالميًّا. وقد أكد كل من "دليل الموظفين"، ومقابلات الزيارة الميدانية مع أعضاء هيئة التدريس، وكبار المديرين، وجود سياسات وإجراءات للتعريف بالمعايير الأكاديمية، ووجود إجراءات خاصة بتعيين أعضاء هيئة التدريس، وترقياتهم، وتحديد نصابهم التدريسي. ومن بين جملة الوثائق المؤسسية، اطلعت لجنة المراجعة على سياسة وإجراء الفاعلية المؤسسية، والتي تنص على سياسات التقييم الجامعية، ومؤشرات الأداء الأساسية، والكتيب الإرشادي لأعضاء هيئة التدريس، إلا أنه لم تتوفر أدلة على تطوير أو تحليل مؤشرات الأداء الأساسية تلك. وعلاوة على ذلك، ومن خلال المقابلات والوثائق المقدمة، بدا واضحًا للجنة المراجعة وجود عددٍ من هذه السياسات غير المنفّذة كما وردت الإشارة في أجزاء مختلفة من هذا التقرير. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم القيام بتبني آلية لمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالبرنامج وتقييم فاعليتها.

4.2 يوضح تقرير التقييم الذاتي مسئوليات رئيس القسم والمديرين الآخرين في كلية البحرين الجامعية. ويعرّف "الكتيب الإرشادي لأعضاء هيئة التدريس" أدوار ومسئوليات كل من لجان المؤسسة، ورئيس القسم، وأعضاء هيئة التدريس، والطلبة. واستنادًا إلى هذا الكتيب، فإن رئيس قسم الاتصال والوسائط المتعددة هو المسئول عن تطوير القسم فيما يتعلق بالبرامج الأكاديمية، والمناهج الدراسية، والهيئة الأكاديمية، والمجتمع الطلابي، والمرافق المادية للقسم. إلا أنَّ لجنة المراجعة لاحظت من خلال مقابلاتها أن خطوط الحوكمة داخل هذا القسم غير كافية، بجانب وجود معلومات متعارضة قُدمت للجنة المراجعة، وتشير إلى الحاجة لوجود قيادة فعّالة. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم

القيام بتعديل خطوط الارتباط المباشر داخل القسم من جهة والقسم والإدارات المختلفة داخل المؤسسة من جهة أخرى؛ لضمان وجود قيادة فعّالة داخل البرنامج.

4.3 يقدم تقرير التقييم الذاتي سياسات واضحة لنظام إدارة ضمان الجودة على مستوى المؤسسة، على الرغم من أنه لم يتضح للجنة المراجعة – خلال المقابلة – سبب ارتباط القائم بأعمال نائب رئيس كلية البحرين الجامعية للشئون الأكاديمية برئيس كلية البحرين الجامعية والمدير التنفيذي لضمان الجودة فيما يتعلق بالقضايا الخاصة بضمان الجودة. وتوجد هناك بعض العناصر الخاصة بضمان الجودة موضع التطبيق داخل برنامج الاتصال والوسائط المتعددة فيما يتعلق بسياسة الاعتدال الداخلي وإجراءات المقايسة المرجعية. وتشير محاضر اجتماعات لجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي التي قدمت للجنة المراجعة إلى أن رئيس القسم هو الذي يمثل القسم في هذا الخصوص. ومع ذلك، فإن لجنة المراجعة ترى أنَّ الترتيبات الموجودة حاليًا لإدارة الجوانب المتعلقة بضمان الجودة في البرنامج غير كافية، وأن لديها مأخذًا من عدم وجود نهج شمولي ومنظم لضمان الجودة في البرنامج يشارك فيه مختلف الأعضاء داخل القسم. لذا، فإن لجنة المراجعة توصي بأن على القسم أن يقوم– وبالتعاون مع المؤسسة ووحدة ضمان الجودة – بمراجعة شاملة ومنظمة؛ لضمان تفعيل الجودة على مستوى البرنامج؛ لكي يضمن أن الأنظمة والبُنى الموجودة تدعم أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تحقيق نتائج تعليمية عالية الجودة.

4.4 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، فإن سياسات وإجراءات ضمان الجودة معروضةً في جميع الأماكن داخل الحرم الجامعي لكلية البحرين الجامعية، ومنشورة على الموقع الإلكتروني للكلية. وخلال مقابلات الزيارة الميدانية، أُبلغت لجنة المراجعة بأن سياسات ضمان الجودة، عادة ما يتم نقلها عن طريق البريد الإلكتروني لجميع أعضاء هيئة التدريس بالكلية عن طريق إدارة ضمان الجودة. وإضافة إلى ذلك، فقد أشارت الأدلة التي قامت لجنة المراجعة بمراجعتها إلى أن أعضاء هيئة التدريس قد حضروا بعض ورش العمل والدورات التدريبية التي أعدتها إدارة ضمان الجودة؛ لتعزيز الوعي بين الأكاديميين وموظفي الدعم. وقد علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أن دور أعضاء هيئة التدريس في ضمان فاعلية التقديم يقتصر على ربط مخرجات التعلم المطلوبة للبرنامج بمخرجات التعلم المطلوبة للمقررات، والقيام باعتدال أسئلة الامتحانات، واستخدام بعض المعايير لمنح الدرجات للواجبات التي تتضمنها المقررات. ومن خلال مراجعة محاضر اجتماعات القسم،

لاحظت لجنة المراجعة أن ضمان الجودة لا تتم مناقشتها كموضوع دائم على أجندة هذه الاجتماعات، الأمر الذي يشير إلى أن ضمان الجودة كثقافة لم يتم تطويرها داخل القسم بعد. ومن ثمَّ تنصح لجنة المراجعة القسم بوضع آليات لنشر ثقافة الجودة في عموم القسم؛ من أجل الوصول إلى معايير شاملة بشكل أكثر فيما يتعلق بضمان الجودة في عموم التخصصات الثلاثة في البرنامج.

4.5 لدى كلية البحرين الجامعية إجراء رسمي لتوجيه عملية تطوير البرامج الجديدة. وينص الإجراء على الخطوات والمُدخلات المطلوبة لضمان أن تكون البرامج الجديدة المقترحة ذات صلة برسالة كلية البحرين الجامعية وحاجات السوق، وأن تكون ملائمة للغرض الذي وضعت من أجله، وأن تلتزم بالضوابط الموجودة. وخلال جلسات المقابلة، أُبلغت لجنة المراجعة بأن قسم الاتصال والوسائط المتعددة لم يسبق له القيام بعملية تطوير برنامج جديد. لذا فإن فاعلية هذا الإجراء لم يتم تقييمها بعد. وقد درست لجنة المراجعة هذا الإجراء، وتلاحظ بأنه بشكل عام يلائم الهدف الذي وضع من أجله، وتنصح القسم بتقييم فاعليته حالما يتم تنفيذه.

4.6 استنادًا إلى تقرير التقييم الذاتي، تقوم كلية البحرين الجامعية بمراجعات سنوية لكل برنامج أكاديمي تطرحه. ويشارك في هذه المراجعة رئيس القسم، ونائب الرئيس للشئون الأكاديمية، ومجلس كلية البحرين الجامعية. ويستخدم القسم تقرير المراجعة الداخلية للبرنامج، للتحضير للتحسينات في البرنامج والقيام بها. وقد قدمت للجنة المراجعة محاضر اجتماعات القسم، والتي تم فيها مناقشة "التقرير السنوي لمراجعة جودة البرنامج" للعام الأكاديمي 2014–2015. ونتيجة لذلك، أُجريت تحسينات في مختبرات الحاسوب الجديدة، ومراجعة توصيفات المقررات الدراسية، وتحديث محتويات المقررات وملفاتها. كما قامت لجنة المراجعة أيضا بمراجعة "التدقيق الأكاديمي الداخلي لقسم الاتصال والوسائط المتعددة" للعام الأكاديمي 2015–2016، والذي تضمن عددًا من المعايير مثل إعداد توصيفات المقررات الدراسية، والتحقق من توصيفاتها، وجدولة عملية الاعتدال والاعتدال الداخلي القبْلي. وتلاحظ لجنة المراجعة أنه، وعلى الرغم من وضوح هذه العملية، فلم تقدم للجنة المراجعة أدلة على خطوات عملية، أو خطة عمل بعد المراجعة؛ بهدف تقديم المزيد من التدعيم والتحسين في البرنامج. ولجنة المراجعة تقدر أن هناك عملية للمراجعة السنوية للبرنامج، وهي

مفهومة جيدًا، لكنها تنصح القسم بالاستفادة بشكل أكثر من الإجراءات الموجودة حاليًا للمراجعة السنوية للبرنامج؛ من أجل تحسين نظامه الخاص بضمان الجودة وتعزيز تقديم البرنامج.

4.7 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن هناك إجراءً لمراجعة جودة البرنامج؛ تتم الاستفادة منه في القيام بمراجعات دورية للبرامج بجانب مُدخلات من لجنة تطوير المناهج الدراسية، ولجنة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، والمجلس الاستشاري، والممتحِنين الخارجيين، ومجلس كلية البحرين الجامعية. وتشير الأدلة المقدمة، وجلسات المقابلة إلى أنَّ التخصصات الثلاثة للبرنامج قد خضعت لمراجعة خارجية وبصورة منفصلة، حيث تمت دعوة المراجع الخارجي لكل تخصص؛ للقيام بمراجعة البرنامج في وقت مختلف (شهر أبريل 2014، لتخصص العلاقات العامة، وشهر مارس 2016، لوسائل الاتصال الجماهيري والوسائط المتعددة، ولم يذكر التاريخ الخاص بمراجعة تخصص التصميم الجرافيكي). وقد قدم كل مراجعٍ تقريرا شاملا ضمَّ العديد من التوصيات لغرض التحسين، والمتعلقة بتنفيذ نظام موحد للساعات المعتمدة المطلوبة للتخرج لجميع الطلبة، وفي جميع التخصصات، وتغيير أو حذف مقررات معينة من الخطط الدراسية، أو تحسينات في المصادر والمكتبة. ومع ذلك، لم تقدم للجنة المراجعة أدلة عن الكيفية التي ساهمت فيها هذه التقارير في مراجعة البرنامج وتحسينه. وقد وجدت لجنة المراجعة أن توصيات المراجعين لم يتم إدخالها في الهيكل الجديد للبرنامج، والذي قام القسم بإعداده وتمت الموافقة عليه من قبل المجلس الاستشاري. ولذا توصي لجنة المراجعة بأن على القسم القيام بوضع بُنية واضحة لعمليات اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمراجعات الدورية لبرنامجه؛ بناءً على تحليل واضح للمدخلات التي تقدمها كافة الجهات ذات العلاقة.

4.8 تركز كلية البحرين الجامعية في دليل الجودة الأكاديمية الخاص بها على تلبية حاجات وتوقعات الجهات ذات العلاقة بها. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة استبانات الجهات ذات العلاقة والخاصة بالطلبة، والخريجين القدامى، وأرباب الأعمال، إضافة إلى التقرير الخاص باستطلاع الخريجين لكل تخصص. وتقر لجنة المراجعة بأنَّ التغذية الراجعة من الطلبة – من خلال تقييم المقررات – يتم تحصيلها بصورة منتظمة في نهاية كل فصل دراسي. وخلال مقابلات الزيارة الميدانية، أُبلغت لجنة المراجعة بأن تقييمات الطلبة للمقررات الدراسية يتم تحليلها من قبل إدارة ضمان الجودة، ومن ثم يتم رفع النتائج إلى رئيس القسم والذي يقوم بدوره بمناقشة هذه النتائج بصورة فردية مع عضو

هيئة التدريس المعني. كما علمت لجنة المراجعة من خلال المقابلات أن التغذية الراجعة من أرباب الأعمال يتم تحصيلها بصورة رسمية من خلال الاستطلاعات، وبصورة غير رسمية من خلال المناسبات التي تنظمها المؤسسة كاليوم السنوي للوظائف. غير أنَّ لجنة المراجعة لم تتلق أي معلومات أو أدلة حول انتظام هذه الاستطلاعات، وعن المجموع الكلي للخريجين في كل تخصص، وعدد الخريجين الذي شملهم الاستطلاع؛ لغرض إعداد هذه التقارير أو كيفية إثرائها لعملية اتخاذ القرارات. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم أن يضمن أن الآلية الرسمية المستخدمة لتحصيل التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة يتم تنفيذها بصورة منسقة ومنتظمة، وأن النتائج التي تتمخض عنها مستخدمة لتعزيز البرنامج.

4.9 لدى كلية البحرين الجامعية سياسة للتدريب والتطوير مشار إليها في "دليل الموظفين"، وينهض بمسئوليتها – بصورة مشتركة – كل من رئيس القسم، وقسم الموارد البشرية، والموظف المختص. وقد أُبلغت لجنة المراجعة أثناء المقابلات بأن تدريب أعضاء هيئة التدريس وتطويرهم مهنيًّا يتم تحديده عن طريق تقارير التقييم السنوي للأداء. وكما جاء في تقرير التقييم الذاتي، وما تم التأكد منه خلال المقابلات، فإن عضو هيئة التدريس يتحمل – بشكل فردي – مسئولية تحديد حاجاته الخاصة بالتطوير المهني. وقد قامت لجنة المراجعة بمراجعة استمارات المراجعة الذاتية السنوية التي يقوم بتعبئتها أعضاء هيئة التدريس في نهاية كل عام أكاديمي كجزء من عملية التقييم السنوي لهم من قبل القسم. وتتضمن هذه الاستمارات قائمة بالمقررات التي قام عضو هيئة التدريس بتدريسها خلال ذلك العام، والمؤتمرات وورش العمل التي حضرها، والأبحاث المنشورة، وأنشطة الإرشاد الأكاديمي للطلبة، وتشمل كذلك قائمة بورش العمل التدريبية، وفعاليات التطوير المهني التي يرغب عضو هيئة التدريس في المشاركة فيها. وقدمت للجنة المراجعة قائمة بأنشطة وفعاليات التطوير المهني التي حضرها أعضاء هيئة التدريس للعام الأكاديمي 2015–2016. وإضافة إلى ذلك، وخلال جلسات المقابلة، علمت لجنة المراجعة بأن كلية البحرين الجامعية عادة ما تقدم الدعم المالي لأنشطة وفعاليات التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس. ولجنة المراجعة تقدر التقديم المستمر لهذه الفعاليات وأنشطة التطوير المهني للموظفين الأكاديميين.

4.10 يشير تقرير التقييم الذاتي إلى أن كلية البحرين الجامعية تستطلع سوق العمل من خلال تحصيل التغذية الراجعة من الخريجين القدامى، ومن أرباب الأعمال، ومن المجلس الاستشاري للبرنامج. كما قدِّم للجنة المراجعة "تقرير تحليلي لحاجة السوق"؛ أعدته كلية البحرين الجامعية بنفسها (بدون تاريخ). وقد راجعت لجنة المراجعة هذا التقرير، ومحضر الاجتماع الوحيد الذي عقده المجلس الاستشاري للبرنامج، والتغذية الراجعة من الخريجين، ومن أرباب الأعمال، ولاحظت أنه، وعلى الرغم من أن التقرير قد أشار إلى حاجات أرباب الأعمال البحرينيين بصورة عامة، لم تتم الاستعانة بمدخلات من الجهات المعنية في داخل كلية البحرين الجامعية. وتستنتج لجنة المراجعة أن هذه المبادرة غير متكاملة، وأنه لم يتم تقديم أدلة تشير إلى وجود عملية رسمية لاستطلاع سوق العمل. ومن ثمَّ توصي لجنة المراجعة بأن على القسم القيام بإيجاد آليات رسمية بشكل أكثر؛ لاستطلاع حالة سوق العمل بصورة مستمرة وأكثر شمولية؛ ليضمن بقاء البرنامج حديثًا ومراعيًا لحاجات السوق.

4.11 وفي معرِض الاستنتاجات التي توصلت إليها لجنة المراجعة بخصوص فاعلية إدارة وضمان الجودة، تود اللجنة أن تشير، مع *التقدير*، إلى ما يلي:

- هناك عملية واضحة للمراجعة السنوية للبرنامج وهي مفهومة من قبل المعنيين بصورة جيدة.
- يتم تقديم فعاليات وأنشطة تتعلق بالتطوير المهني المستمر للموظفين الأكاديميين .

4.12 وفيما يتعلق بالتحسينات، فإن لجنة المراجعة **توصي** بأن على القسم القيام بما يلي:

- وضع وتنفيذ آلية لمراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات ذات العلاقة بالبرنامج وتقييم فاعليتها.
- تعديل خطوط الارتباط المباشر داخل القسم من جهة، وبين القسم والإدارات المختلفة داخل المؤسسة من جهة أخرى؛ لضمان وجود قيادة فعّالة داخل البرنامج .
- القيام – وبالتعاون مع المؤسسة ووحدة ضمان الجودة – بمراجعة شاملة ومنظمة لضمان الجودة على مستوى البرنامج؛ لضمان أن الأنظمة والبُنى الموجودة تدعم أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تحقيق نتائج تعليمية عالية الجودة.
- وضع بُنية واضحة لعمليات اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمراجعات الدورية للبرنامج؛ بناءً على تحليل واضح للمدخلات التي تقدمها كافة الجهات ذات العلاقة.

- ضمان أن الآلية الرسمية المستخدمة لتحصيل التغذية الراجعة من الجهات الخارجية ذات العلاقة يتم تنفيذها بصورة منسقة ومنتظمة، وأن النتائج التي تتمخض عنها مستخدمة لتعزيز البرنامج.
- إيجاد آليات رسمية بشكل أكثر؛ لاستطلاع حالة سوق العمل بصورة مستمرة وأكثر شمولية؛ لضمان بقاء البرنامج حديثًا ومراعيا لحاجات السوق.

4.13 **الحكم النهائي**

تطبيقا للمعايير، توصلت لجنة المراجعة إلى استنتاج مفاده بأن البرنامج **غير مستوفٍ** للمؤشر الخاص **بفاعلية إدارة وضمان الجودة.**

5. الاستنتاج

بعد أخذ تقرير التقييم الذاتي الذي قامت المؤسسة بإعداده، والأدلة التي جُمعت من المقابلات والوثائق التي كانت متوفرة أثناء الزيارة الميدانية في الاعتبار، فإن لجنة المراجعة توصلت إلى الاستنتاج التالي بما ينسجم مع *دليل مراجعات البرامج الأكاديمية في الكلية* لعام 2012، الصادر عن إدارة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي التابعة لهيئة جودة التعليم والتدريب:

إنَّ برنامج بكالوريوس آداب في الاتصال والوسائط المتعددة الذي تطرحه كلية البحرين الجامعية غير جدير بالثقة.